



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

المرجع : 2022/ 2021.

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي دراسة حالة الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إشراف الأستاذة(ة)

لطيف وليد

إعداد الطلبة:

- طلحي مريم

- بوعروج سفيان

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذة(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا	
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا	لطيف وليد
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا	

السنة الجامعية 2022/2021

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، الحمد لله الذي أهدانا الصبر
والتوفيق لإنجاز هذا العمل المتواضع، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا
وعليه فليتوكل المتوكلون.

فمن باب من لو يشكر الناس لو يشكر الله نتقدم بأحر تشكراتنا إلى
الدكتور الفاضل لطيف وليد الذي ساعدنا في إعداد بحثنا هذا،
فكان بمثابة الموجه والمرشد.

ولا ننسى أيضا كل الذين منحونا كل العون والمساعدة.

وإلى كل من ساعدنا من بعيد أو من قريب في إنجاز هذه الدراسة.

مريم

سفيان

إهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع الذي يختزل قرابة 19 سنة من الدراسة
والبحث في ثنايا العلم..إلى

من أهدياني حسن التربية والأخلاق...

ومن أرفع رأسي عاليا افتخارا بهم...

مصدر قوتي ودعمي الوالدين الكريمين أبي وأمي حفظهما الله

إلى من كانوا ولا يزالون خير سند لي، إخوتي الأعزاء

وفقهم الله وسدد خطاهم

إلى أختي وأمي الثانية وصديقتي مع تمنياتي لها بالخير والتوفيق

إلى من قاسمني عناء إعداد هذه الدراسة زميلي

وإلى كل من درجوا معي ودرجت معهم على مقاعد الدراسة وكل

معهد العلوم الاقتصادية

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بابتسامة وكلمة طيبة

مريم طلحي

إهداء

الحمد لله سبحانه وتعالى الذي وفقني للوصول إلى هذه
الخطوة في مسيرتي.

أهدي عملي هذا بدرجة أولى لروح والدي

رحمهم الله

إلى من تقاسمت معي الحياة زوجتي حفظها الله

لإخوتي، أخواتي، عائلتي، أحبائي، أصدقائي كل باسمه.

لكل من كان تحفيزهم كزخمة مطر عابرة في وسط قحط الطريق

تمطرنني خيرا بغزارة.

أهديكم مذكرتي.

سفيان بوعروج

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المصرفي وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه والقيام بدراسة تحليلية بمؤشرات الشمول المالي بالجزائر من خلال قياس بعد الاستخدام للخدمات المصرفية وأيضا بعد الوصول لها بالإضافة لقياس الاستقرار المصرفي لعينة من البنوك الجزائرية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر استطاعت أن تحقق مستوى مقبول في دعم وتعزيز الشمول المالي مما أثر بشكل إيجابي على الاستقرار المصرفي في مجموعة من البنوك الجزائرية.

الكلمات المفتاحية:

الشمول المالي، الاستقرار المصرفي، الجزائر.

Summray:

The study aims to show the role of financial inclusion in achieving banking stability, by addressing the concept of financial inclusion, its importance and objectives, and carrying out a comprehensive analytical study of indicators of financial inclusion in Algeria by measuring the dimensions of use of banking services and also after accessing them, in addition to measuring the banking stability in Algerian banks.

The study concluded that Algeria was able to achieve an acceptable level of supporting and enhancing financial inclusion, which had a positive impact on banking stability in a group of Algerian banks.

key words:

Financial inclusion, banking stability, Algeria.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر وتقدير

إهداء

ملخص..... I

فهرس المحتويات..... III

قائمة الجداول والأشكال..... VI-VII

مقدمة..... أ-و

الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي..... 1

تمهيد الفصل 2

المبحث الأول: الإطار النظري للشمول المالي..... 3

المطلب الأول: مفهوم وتطور الشمول المالي..... 3

الفرع الأول: نشأة الشمول المالي..... 3

الفرع الثاني: تعريف الشمول المالي..... 4

الفرع الثالث: خصائص ومقومات الشمول المالي..... 6

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي..... 7

الفرع الأول: أهمية الشمول المالي..... 7

الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي..... 8

المطلب الثالث: مكونات ومبادئ الشمول المالي..... 10

الفرع الأول: مكونات الشمول المالي..... 10

11.....	الفرع الثاني: مبادئ مجموعة العشرين لتعزيز إنفاذ الشمول المالي.....
14.....	المبحث الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي.....
14.....	المطلب الأول: أبعاد الشمول المالي.....
14.....	الفرع الأول: أبعاد الشمول المالي.....
16.....	الفرع الثاني: مؤشرات الشمول المالي.....
18.....	الفرع الثالث: سياسات الشمول المالي.....
20.....	المطلب الثاني: الشروط الأساسية لمؤشرات الشمول المالي.....
21.....	المطلب الثالث: دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.....
24.....	خلاصة الفصل.....
.....	الفصل الثاني: استقرار النظام المصرفي ودور الشمول المالي في تحقيقه.....
25.....	تمهيد الفصل.....
26.....	المبحث الأول: مدخل للنظام المصرفي.....
26.....	المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي.....
26.....	المطلب الثاني: مكونات النظام المصرفي.....
29.....	المبحث الثاني: الاستقرار في النظام المصرفي.....
29.....	المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المصرفي.....
29.....	المطلب الثاني: أهمية الاستقرار المصرفي.....
31.....	المطلب الثالث: أهداف الاستقرار المصرفي.....
35.....	المبحث الثالث: قياس الاستقرار المصرفي.....

35.....	المطلب الأول: محددات الاستقرار المصرفي.....
38.....	المطلب الثاني: آليات وتحقيق الاستقرار المصرفي.....
39.....	المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار المصرفي.....
41.....	المبحث الرابع: دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي.....
41.....	المطلب الأول: العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي.....
42.....	المطلب الثاني: انعكاسات تطبيق سياسات الشمول المالي على استقرار النظام المصرفي.....
44.....	خلاصة الفصل.....
46.....	الفصل الثالث: واقع الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر.....
.....	تمهيد الفصل.....
47.....	المبحث الأول: نشأة النظام المصرفي الجزائري ومكوناته.....
47.....	المطلب الأول: نشأة النظام المصرفي الجزائري.....
48.....	المطلب الثاني: مكونات النظام المصرفي الجزائري.....
50.....	المطلب الثالث: تطور النظام المصرفي بعد الإصلاحات المصرفية.....
53.....	المبحث الثاني: تقييم الشمول المالي والاستقرار المصرفي الجزائري.....
61.....	المطلب الأول: تقييم الشمول المالي في الجزائر.....
61.....	المطلب الثاني: تقييم الاستقرار المصرفي في الجزائر.....
66.....	خلاصة الفصل.....
67.....	خاتمة.....
69.....	قائمة المصادر والمراجع.....

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
34	العوامل المؤثرة في الاستقرار المصرفي	1
53	فروع البنوك العمومية والخاصة العاملة في الجزائر والانتشار والكثافة المصرفية	2
54	تطور عدد أجهزة الصرافات الآلية DAB حسب البنوك الجزائرية	3
54	تطور أجهزة الصراف DAB في المراكز الخدمائية	4
55	تطور نسب أجهزة نقاط البيع حسب البنوك و بريد الجزائر	5
55	عدد أجهزة الدفع الإلكتروني TPE	6
56	نسبة البالغين من السكان +15 حسب فئات المجتمع ممن يمتلكون حسابا في المؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر	7
57	تطور ودائع البنوك على مستوى القطاع المصرفي الجزائري ونسب توزيعها	8
58	تطور حجم القروض ونسب توزيعها	9
59	نسبة البالغين من السكان +15 حسب الفئات ممن اقترضوا من العائلة والأصدقاء في الجزائر سنة 2017/2014	10
60	عدد عمليات السحب عبر جهاز الصراف الآلي في البنوك	11
60	عدد عمليات الدفع عبر أجهزة طرفيات البيع	12
61	عدد حركات الدفع ببطاقات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت	13
63	قيم مؤشر Z-Score للبنك الوطني الجزائري للفترة 2018/2015	14
64	قيم مؤشر Z-Score للقرض الشعبي الجزائري للفترة 2018/2015	15
64	قيم مؤشر Z-Score للبنك الخارجي الجزائري للفترة 2018/2015	16
65	قيم مؤشر Z-Score لبنك BNP للفترة 2018/2015	17

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	مكونات الشمول المالي	1
14	مبادئ الشمول المالي	2
15	أبعاد الشمول المالي	3
30	أهمية الاستقرار المالي	4

مقدمة

مقدمة

يعتبر الشمول المالي من أبرز المواضيع الحديثة والهامة على الساحة الدولية والتي أظهرت بعد الأزمة المالية لسنة 2008، حيث بات موضوع الشمول المالي من أساسيات الأعمال على مستوى السياسات الدولية، في الوقت الذي تتوحد فيه الجهود الدولية لإرساء تنمية مستدامة، إذ يعتبر الشمول المالي محاولة تمكين جميع الأفراد والمؤسسات من الحصول والوصول إلى مختلف الخدمات المالية الجيدة وذات الأسعار المقبولة والتي تمتاز بالتكلفة المنخفضة والطريقة والكيفية المناسبة من أجل مجابهة الفقر والوصول للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود الدولية على المستويين المحلي والدولي من أجل مواجهة المشاكل والعراقيل التي تقف عائق لتعزيز الشمول المالي ومن أجل ذلك يتطلب الشمول المالي توسيع قاعدة النظام المالي الرسمي بأن يشمل جميع شرائح المجتمع بهدف تعزيز الشمول المالي.

وعليه فإن عبور الشمول المالي من خلال قنوات رسمية تتيح استخدام كافة الخدمات المالية لكل فئات المجتمع بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وأيضا خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء بعض الأفراد والمنشآت إلى الأدوات والوسائل الغير رسمية والتي تخضع لحد ضعيف من الرقابة والإشراف وتمتاز بارتفاع الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء الاستغلال في الخدمات المالية والمصرفية.

كما يساهم الشمول المالي في زيادة قدرة القطاع المصرفي على جذب المدخرات وتعميم تقديم الخدمات التمويلية والمالية لمختلف أطياف المجتمع وبالتالي تزيد قدرة القطاع المصرفي على تلبية احتياجات الأفراد الاستثمارية والاستهلاكية مما يترتب عليه الحد من الفقر والبطالة ومع العمل على وضع إستراتيجية لتطوير القطاع المصرفي الجزائري، سيساهم في الارتقاء بدور هذا القطاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إشكالية الدراسة:

يلعب الشمول المالي دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي من خلال مجموعة من المؤشرات حيث تزايد الاهتمام به من طرف مختلف الدول في العالم التي باتت تسعى إلى تحقيقه ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

- كيف يؤثر الشمول المالي من خلال أبعاده ومؤشراته في تحقيق الاستقرار المصرفي في الجزائر؟

من خلال الإشكالية الرئيسية نستطيع طرح بعض التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالشمول المالي؟
- ماذا نقصد بالاستقرار المصرفي؟
- ما هو دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المصرفي في الجزائر؟

الفرضيات:

انطلاقاً من الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: زيادة بعد الوصول إلى الخدمات المصرفية يعزز من الاستقرار المصرفي.
- الفرضية الثانية: زيادة بعد الاستخدام يعزز من الاستقرار المصرفي.

منهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي للتعرف على مفاهيم الشمول المالي والاستقرار المصرفي وتحديد تعريف شامل لها والتعرف أيضاً على مكونات الشمول المالي، كما اعتمدنا أيضاً على المنهج التحليلي في تقييم أبعاد الشمول المالي في الجزائر وقياس الاستقرار المصرفي في البنوك الجزائرية.

الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من البحوث والدراسات التي تناولت موضوع الشمول المالي نستعرض منها ما يلي:

1. أيمن بوزانة: وفاء حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 1، جامعة عنابة الجزائر، 2021، ص 76/77.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة واقع تأثير تفعيل الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية وتحقيقاً لاستقرارها المالي والنقدي، وقد تم التركيز على أساسيات الشمول المالي المحددة لطبيعة وآليات وقنوات تأثيره في الاستقرار المالي، وعلاقته بالارتباط الثنائي بين الشمول والاستقرار الماليين، وقد توصل الباحثين إلى تواضع مستويات مؤشرات الشمول المالي وغياب تأثيرها ايجابياً أو سلباً على الاستقرار المالي في النظم المصرفية العربية، ويفسر ذلك بضعف هذه النظم وعدم فعالية إستراتيجية الشمول المالي المعتمدة.

2. رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي، تقييم الشمول المالي والمصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة 2015-2020، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 2، جامعة ورقلة، 2021، ص 231.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات الوصول المالي والمصرفي في الجزائر وتحديد مستويات أدائها خلال فترة 2015-2020 من أجل تقييم مستوى التطور والشمول في القطاع المالي في الجزائر واقتراح آليات لمعالجة الفجوات التي يصدرها، وقد ظهرت نتائج هذه الدراسة أن نسبة امتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية في الجزائر تصل إلى (73,61%)، من إجمالي السكان البالغين وفي تقوى المعدل العالمي الذي يبلغ 69%، وهي نسبة تفسر وجود مستويات أداء عالية في مؤشرات الوصول المالي.

3. فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جامعة الجلفة الجزائر، 2020، ص 485/471.

هدف هذا البحث في تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الجزائر، من خلال دراسة كل من مفهوم الشمول المالي، ومبادئ وأهميته، وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى وجود عقبات دون الشمول المالي مما استلزم الأمر بوضع توصيات تستدعي ضرورة تفعيل ميكانيزمات قادرة على تدعيم ورفع مستوياته.

4. بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة، واقع الشمول المالي وتحدياته، الأردن والجزائر نموذجاً، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 4، العدد 2، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، 2022، ص 147.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أهم المفاهيم حول الشمول المالي، أهميته وسبل تعزيزه، والتعرف على أهم مؤشرات، ومن ثم التطرق إلى واقع الشمول المالي في الجزائر والأردن، وأهم التحديات في الدولتين، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يقدم خدمات ومنتجات مالية متطورة، كما يلعب دوراً هاماً في تعبئة المدخرات وتطوير النظام المالي في الدول المتقدمة عاملة والنامية خاصة.

5. رفيقة صباغ، سميرة عززي، الشمول المالي في الدول العربية واقع وآفاق، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 2، جامعة الجيلالي الياابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020، ص 527/510.

لقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى الشمول المالي بالدول العربية إلى أن الدول العربية عدلت على تسريع مجلة الشمول المالي وتعزيز مستوياته من خلال تطبيقه في إستراتيجياتها التنموية لماله من دور فعال في دعم النمو الاقتصادي وخلق العمل كما توصلت الدراسة بأن الشمول المالي في الدول العربية رغم الجهود المبذولة ما لم يواكب المستوى الذي يشهده باقي دول العالم.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في أنه يتطرق إلى موضوع مهم لم يحظى بقدر كافي من الدراسات وتظهر أهمية البحث من خلال دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي والذي ينعكس بشكل إيجابي على القطاع المالي والتوسع في استخدامات الخدمات المالية وإتاحتها ما يعود بالنفع العام للبلد وتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي في الجزائر تحديداً.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي أدت بنا لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.
- لأن موضوع البحث يقع ضمن تخصصنا اقتصاد نقدي وبنكي.
- موضوع البحث يتحدث عن الشمول المالي ودوره في تحقيق الاستقرار المصرفي وبالتالي فإنهما يؤثران في بعضهما البعض على حد سواء.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: اقتراب الحدود الموضوعية للبحث على معرفة دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المصرفي.
- الحدود الزمنية: قياس وتحليل أبعاد الشمول المالي في سنوات 2014_2017_2019_2020 وقياساً تحليل الاستقرار المصرفي لمجموعة من البنوك الجزائرية لسنوات 2015_2016_2017_2018.
- الحدود المكانية: البنوك موضوع الدراسة، البنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري SPA، البنك الخارجي الجزائري BEA، بنك BNP Paribas.

هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى 3 أقسام وهي كالتالي:

أولاً: الإطار النظري الشمول المالي.

ثانياً: استقرار النظام المصرفي ودور الشمول المالي في تحقيقه.

ثالثاً: تقييم الشمول المالي والمصرفي في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا هي :

عدم وجود مراجع كافية.

ضييق الوقت.

الفصل الأول الإطار

النظري للشمول

المالي

تمهيد

لقي الشمول المالي اهتمام متزايد خاصة في الآونة الأخيرة بدوره الفعال في عدة جوانب كالمؤسسات المالية والوحدات الاقتصادية، يتضمن الشمول المالي في طياته السعي نحو تحقيق النمو الشامل من خلال تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية وكذا تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل، إلى جانب تعزيز حقوق المستهلك في الخدمات المالية.

فمن خلال هذا الفصل سوف نقدم الإطار النظري للشمول المالي، حيث نقسمه إلى مبحثين: تناول المبحث الأول أهم المفاهيم المختلفة للشمول المالي من تعريف وأهمية وأهداف ومبادئ ومكونات، أما المبحث الثاني سنعرض فيه مؤشرات قياس الشمول المالي وأبعاده والشروط الأساسية لمؤشرات الشمول المالي.

المبحث الأول: الإطار النظري الشمولي المالي

حظي الشمول المالي باهتمام كبير لارتباطه الواسع بالمجال الاقتصادي، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الشمول المالي.

المطلب الأول: مفهوم وتطور الشمول المالي

الفرع الأول: نشأة الشمول المالي

ظهر مفهوم الشمول المالي (عكس الاستبعاد أو الاقتصاد المالي) لأول مرة عام 1993 في دراسة ليشون وترفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصل سكان المنطقة للخدمات المصرفية.

وفي تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية.

وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصاءهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم (أسباب ثقافية / أو أسباب عقائدية) عن استخدام المنتجات والخدمات المالية.

وإزداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، حيث تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر.

وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي " البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة كما أطلقت برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي من طرف المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية.

الفرع الثاني: تعريف الشمول المالي

يمكن أن نعرف الشمول المالي من خلال التعريفات التي جاءت بها مختلف الهيئات الدولية العاملة في مجال الشمول المالي والمهتمة به وتعريفات بعض الدول.

تعريف البنك الدولي: يعني أن الأفراد والمؤسسات لديها استعمال المنتجات المالية بوفرة وبسهولة تتناسب مع احتياجاتهم من معاملات، دفعات، ادخار وتأمينات مقدمة بطريقة مسؤولة ومناسبة.

حسب البنك الدولي إن إمكانية فتح حساب معاملات هو أول خطوة للاقتراب الشمول المالي، من منطلق أنه يسمح للأفراد من توفير المال إضافة إلى تسديد واستقبال مبالغ مالية، إن حساب المعاملات يمثل أيضا وسيلة للاستفادة من خدمات مالية أخرى لذلك فإن تمكن الأفراد عبر مختلف أنحاء العالم من فتح حساب معاملات يعتبر من النقاط التي يركز عليها كثيرا البنك الدولي.

تعريف صندوق النقد العربي: يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، ذلك بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تقوض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية، ويتم قياس الشمول المالي من حيث إتاحة الخدمات المالية بما يمثل جانب العرض واستخدامها وهو جانب الطلب وجودة تلك الخدمات بما يدمج جانبي العرض والطلب.¹

وفي تعريف آخر عرفت مجموعة العشرين ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي AFI الشمول المالي بأنه تعزيز وصول واستخدام فئات المجتمع كافة إذ يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم إذ تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة وفي هذا الصدد يتبين هناك فرقا بين مفهوم الشمول المالي ومفهوم الحصول على الخدمات المالية، إذ أن الشمول المالي يشمل نسبة الأفراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان، فعدم الاستخدام لا يعني بالضرورة صعوبة الحصول على الخدمات المالية فقد يكون بعض الأفراد قادرين بالحصول على الخدمات وبأسعار مناسبة ولكنهم لا يميلون إلى استخدامها، وآخرون يفتقرون بالحصول على هذه الخدمات بسبب تكلفتها الباهظة أو عدم توفر هذه الخدمات وبسبب الحواجز التنظيمية أو العقوبات التنظيمية أو الأسباب

¹فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد6، العدد1، جامعة الجلفة(الجزائر)، سنة 2020، ص 485/471.

الثقافية، وغي عدم وجود شمول مالي ربما يعزى إلى القص بالطلب على الخدمات أو وجود بعض العوائق تمنع وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات.¹

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة العالمية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عن الشمول المالي:

هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالي الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقول بالشكل الكامل.

وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المال، وذلك بهدف تعزيز الرفاء المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

تعريف بنك الجزائر ومجلس محافظي المصارف العربية ومؤسسات النقد العربية الشمول المالي:

هو إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة بأسعار تنافسية.

كما يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تقادي لجوء البعض منهم إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف.

تعريف المجموع الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP): هو الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية.²

¹ رياض فاضل شاكر، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي، رسالة مقدمة للماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، 2019، ص16/15.

² رشيد نعيمة، عبد الحفيظ بن ساسي، تقسيم الشمول المالي والمصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال فترة 2015-2020، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 05، العدد 2، جامعة ورقلة، سنة 2021، ص231.

الفرع الثالث: خصائص ومقومات الشمول المالي**أولاً: خصائص الشمول المالي**

- ✓ يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام باستخدام الطرق السهلة والبسيطة وبأقل التكاليف.
- ✓ يساهم في إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف النمو الاقتصادي.¹
- ✓ استهداف جميع شرائح المجتمع بما فيهم محدودي الدخل.
- ✓ مراعاة عامل الجودة في طبيعة الخدمة والمنتج المقدم.
- ✓ الوصول إلى جميع مواقع الشركات والأفراد لتسهيل عملية التنقل.²

ثانياً: مقومات الشمول المالي**1. كيفية تحقيق الشمول المالي: حتى تحقق أي دولة الشمول المالي لا بد من:**

- عمل دراسة من أجل معرفة الخدمات المالية الموجودة، وهل هي مناسبة للمستهلك وماذا يريد بالضبط منها، وهي أول خطوة تستطيع الدولة وضع أهدافها ترفع بها مستوى الشمول المالي وهذا يتطلب مشاركة جهات كثيرة في الدولة.
- حماية المستهلك من أجل تزويد الثقة للشعب في القطاع المصرفي والمالي ويتم عن طريق:
 - ✓ حصول العمليات على معاملة عادلة وشفافة وعلى الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وتكلفة مناسبة.
 - ✓ تزويد العميل بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية.
 - ✓ توفير خدمات استشارية، إذا احتاج العميل.
 - ✓ الاهتمام بشكاوي العملاء والتعامل معها بكل جدية.³

¹ مروة قاسمي، دنيا ترايكية، دور الشمول المالي في تحسين الأداء البنكي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، 2021، ص6.

² أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للبنوك، مجلة طينة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، 2021، ص648.

³ فضيل البشير ضيف، مرجع سبق ذكره، ص477.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي**الفرع الأول: أهمية الشمول المالي**

أصبح الشمول المالي هدفا رئيسا لدى العديد من الدول إلى جانب الاستقرار النقدي حيث تعددت أهميته وأهدافه نذكر البعض منها:

- **يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي:** حيث يهدف الشمول المالي إلى الحصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول، بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، ذلك أن النظام المالي الذي يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوفر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمة المالية وتخفض قدرته على تحقيق الاستقرار.
- **تعزيز وصول كافة الأفراد في المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية:** لغرض تعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- **يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:** فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.¹
- **تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج في بناء مجتمعهم:** فقد أظهرت الدراسات أن قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على إدارة أعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم، بالإضافة إلى تحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.
- **تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية:** وذلك من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها وتقنين بعض القنوات الغير رسمية لجذب أكبر عدد من العملاء.
- **أتممة النظام المالي:** يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتممة هذه الخدمات بما يجذب المزيد من المستخدمين، ومع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم، فزيادة الخدمات الالكترونية خاصة المتعلقة بالمدفوعات سيفيد المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبلا وبأقل تكلفة.

¹بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة، واقع الشمول المالي وتحدياته، الأردن والجزائر نموذجا، اقتصاد المال والأعمال، المجلد4،

- تحسين الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين: حيث يؤدي اتساع قاعدة عملاء البنك إلى زيادة درجة التفاؤل في مؤشرات ميزانية البنك فيما يتعلق بالتوجه نحو أنشطة استثمارية جديدة.¹

الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي

من أهم الأهداف الرئيسية للإستراتيجية الوطنية للشمول المالي لأي دولة نذكر ما يلي:

- ✓ تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمجتمعات المالية، وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها، والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.
- ✓ نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالإستراتيجية.
- ✓ تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.
- ✓ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.²
- ✓ تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار.
- ✓ خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهية الاجتماعية.³
- ✓ تحسين معدلات الأداء المصرفي وذلك من خلال قدرة مؤسسات القطاع المصرفي على تجسيد إستراتيجية مالية فعالة تسمح لهم باستقطاب مختلف أنواع المدخرين، وتوجيه أموالهم نحو توظيفها في استثمارات منتجة بما ينعكس إيجابا على تعظيم مستوى الربحية، وذلك ضمن إطار احترام معايير السلامة المصرفية القائمة على مدى كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر المحتملة، مما يدعم العمق المالي للقطاع المصرفي في الأسواق المحلية.
- ✓ إن تفعيل دور الوساطة المالية في جلب الادخار ومنح الائتمان وحسن تسيير مختلف وسائل الدفع، وتعزيز التعاملات المالية للأفراد ضمن القنوات المالية الرسمية، وتبني أسلوب فعال لإدارة المخاطر للتمكن من مواجهة الصدمات المالية، سيتضمن لا محال تحقيق الاستقرار المالي على مستوى البنك والنظم المصرفية.
- ✓ في ظل المنافسة المتزايدة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية التي استطاعت التغلب على البعد الجغرافي للفروع البنكية عن أماكن تواجد الأفراد بفضل تقنياتها المالية الرقمية، وتوسع في تقديم الخدمات

¹ زينب عريس، نجاه بوالحاج، دور تطوير الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، فمذكرة شهادة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، ص11.

² رقيقة صباغ، سليمة عزري، الشمول المالي في الدول العربية واقع وآفاق، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد10، العدد2، جامعة الجليلي اليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)، سنة2020، ص510/527.

³ عمار ياسين أوسيف، د شافية شايوي، الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعوقات والحلول، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2020، ص123.

المالية والمصرفية بشكل أسرع وأكثر مسؤولية وشفافية وكفاءة، فإن دعم القدرة التنافسية للبنوك لمواجهة هذه المنافسة يستند على تبني تطبيقات التكنولوجيا الحديثة لتحسين نوعية خدماتها الحالية وتطوير خدمات مصرفية جديدة لأسواقها المحلية والخارجية، اعتمادا على مبدأ الشراكة بين هذه الشركات والبنوك، خاصة أن هذه الأخيرة على دراية كاملة بكيفية تزويد الأسواق بخدماتها المالية والمصرفية (الخبرة والتخصص)، حتى تستطيع الاستفادة من استخدام أحدث التقنيات الرقمية ورفع مستوى بلوغ الخدمات المالية والمصرفية.

✓ إن حفاظ البنك على قاعدة عملائه الحالية واستقطاب عملاء جدد مرتبطة بمدى قدرته على توفير تشكيلة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية والمصرفية المالية والمصرفية ذات جودة عالية تتناسب مع طبيعة الاحتياجات والقدرة المالية لهؤلاء العملاء، مما يدل على اهتمام البنك بتجسيد سياسة تسويقية فعالة وناجحة ومؤثرة ومنتجة تُسائر ظروف السوق المتغير باستمرار قائمة على دراسة العلاقة بين الخدمات المقدمة ومتطلبات العملاء، معتمدة في توزيعها على المنافذ الالكترونية لضمان وصولها في المكان والزمان المناسبين وبأقل تكلفة ممكنة.¹

¹ بوزانة أيمن، وفاء حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، جامعة عنابة "الجزائر"، سنة 2021، ص 76/77.

المطلب الثالث: مكونات ومبادئ الشمول المالي**الفرع الأول: مكونات الشمول المالي**

هناك عدة مكونات يركز عليها الشمول المالي وهي كالتالي:

أولاً: الحصول أو الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية: يوفر خدمات مالية رسمية ومنتظمة، قرب المسافة والقدرة على تحمل التكاليف.

ثانياً: الوفاء: وذلك من خلال التأثير على سبل عيش العملاء، الرفاهية، الإنتاجية، الأعمال الشخصية.¹

ثالثاً: جودة الخدمات والمنتجات المالية: الخدمات المصممة لاحتياجات العملاء وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع.

رابعاً: الاستعمال: وذلك بعرض تقديم منتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستمرار.²

¹ بن الساسي سهير، بوطبخ نجود، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020، ص13.

² حدة بوثينة، أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، بحث استطلاعي لآراء معينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، 2018، بغداد، العراق، ص8.

الشكل 01: مكونات الشمول المالي



المصدر: آمنة خلج، عمر دور، الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العملي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودور صافي تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، المنعقد يوم 26 سبتمبر 2019، ص9.

الفرع الثاني: مبادئ مجموعة العشرين لتعزيز إنفاذ الشمول المالي

لقد اعتمدت مجموعة العشرين مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تقديم يد العون والمساعدة لتهيئة بيئة تنظيمية وبيئة خاصة بالسياسات الداعمة للشمول المالي القائم على الإبداع والابتكار وتتمثل في:

1. **القيادة:** غرس التزام حكومي واسع النطاق تجاه الشمول المالي للمساعدة على تخفيف وطأة الفقر.
2. **التنوع:** تنفيذ نهج السياسات التي تشجع على المنافسة وتتبع حوافز مستندة إلى أوضاع السوق لتوفير الوصول المستدام للخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة، مثل خدمات الإيداع، الائتمان، الدفع، التحويلات والتأمين، واستخدام نطاق واسع من الخدمات.
3. **التطوير:** تشجيع الابتكار التكنولوجي والمؤسسي كوسيلة لتوسيع نطاق سبل الوصول إلى التنظيم المالية واستخدامها، ويتضمن ذلك معالجة نقاط الضعف في البنية التحتية.

4. **الحماية:** تشجيع نهج شامل تجاه حماية العملاء والاعتراف بأدوار الحكومة وجهات تقديم الخدمة للعملاء.
5. **التمكين من أسباب القوة:** تطوير التنقيف المالي والقدرات المالية.¹
6. **التعاون:** تهيئة البيئة المؤسسية حتى تتضح فيها خطوط المساءلة والمحاسبة الحكومية، وكذا تشجيع الشركات والمشاورات المباشرة مع الحكومة والشركات وأصحاب المصالح المعنيين.
7. **المعرفة:** الاستفادة من البيانات المحسنة لوضع سياسات قائمة على الأدلة والشواهد، وقياس التقدم المحرز ودراسة النهج التراكمي الخاص بالاختبار والتعلم المقبول لكل من الجهة التنظيمية وجهة تقديم الخدمة.
8. **التناسب:** وضع إطار للسياسات الخاصة بالنواحي التنظيمية، بما يتناسب مع المخاطر والمدافع المتأتبة من المنتجات والخدمات المبتكرة، ويستند لفهم الفجوات والمعوقات الموجودة في التنظيم.
9. **إطار العمل:** الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية في سياق الإطار التنظيمي بما يعكس المعايير الدولية والظروف المحلية وتدعيم مناخ قادر على المنافسة: نظام متناسب ومرن يستند إلى المخاطر بشأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب، شروط استخدام الوكلاء كمثلين للتعامل مع العملاء، لوائح تنظيمية واضحة تنظم القيمة المحتفظ بها إلكترونياً، وحوافز مستندة إلى أوضاع السوق لتحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في التشغيل البيئي والمتربط على نطاق واسع.²
- قامت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي المنبثقة عن مجموعة العشرين قامت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي المنبثقة عن مجموعة العشرين G20 بإصدار مبادئ عليا جديدة من أجل الإدماج المالي الرقمي.
- وتوفر التكنولوجيات الرقمية حلاً قوياً من أجل توسيع فرص الحصول على الخدمات المالية أما يقدر ب 2 مليار من البالغين على الصعيد العالمي الذين لا يزالون مستبعدين من النظام المالي الرسمي.
- من خلال تمكين نماذج الأعمال المبتكرة، يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تساعد في ربط المزيد من الناس بتكاليف أقل - بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية - إلى الخدمات المالية التي تساعد على إدارة حياتهم المالية وفي نهاية المطاف، نقدم لهم وسيلة للخروج من الخطر.

¹ زينب عريس، نجاه بوالجاج، دور تطوير الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي - حالة الجزائر -، مذكرة شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، سنة 2021/2020.

² أحمد نوري حسين، نعم حسين نعم، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي المتخصص الرابع، الكلية النقدية بغداد، المجلد 02، رقم الإيداع 642، ص 36.

وتكمل المبادئ الجديدة مبادئ مجموعة العشرين المتعلقة بالإدماج المالي لعام 2010 والتي كانت حاسمة في توجيه الاهتمام العالمي إلى مسألة الشمول المالي وتحفيز إجراءات السياسات الأولية، وتستند هذه المبادئ إلى هذا النجاح وتعكس التطورات الهامة التي حدثت على مدى السنوات الست الماضية من حيث:

1. الابتكارات التكنولوجية في الخدمات المالية الرقمية.
2. توافر معايير جديدة لمعايير مجموعة العشرين G20 والمعايير الدولية.
3. تعزيز جودة البيانات الالكترونية وتوافرها.
4. زيادة الوعي بالأهمية الحاسمة للبنية الأساسية والمعايير والأنظمة المواتية التي تتجاوز القطاع المالي من أجل الشمول المالي.

وتشمل المبادئ الثمانية التالية:

1. تعزيز المنهجية الرقمية في الشمول المالي حيث يتم تعزيز الخدمات المالية الرقمية كأولوية للقيادة بما في ذلك تطوير النظم المالية الشاملة، من خلال تنسيق ومراقبة وتقييم وطني للاستراتيجيات وخطط العمل.
2. التوازن بين الابتكار والمخاطر من أجل تحقيق الشمول المالي الرقمي حيث يتعين تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار لتحقيق الشمول المالي الرقمي، وبين تحديد وتقييم ورصد إدارة المخاطر الجديدة.
3. توفير البيئة المواتية للإطار القانوني والتنظيمي من أجل الشمول المالي الرقمي.
4. توسيع البنية التحتية والنظام البيئي من أجل الشمول المالي الرقمي لتوفير خدمات مالية ورقمية آمنة وموثوقة ومنخفضة التكلفة لجميع المناطق الجغرافية ذات الصلة، خاصة المناطق الريفية المحروسة.
5. توسيع الممارسات المسؤولة للمالية الرقمية من أجل حماية المستهلك وذلك من خلال وضع نهج شامل لحماية المستهلك والبيانات.
6. تعزيز الوعي والتثقيف المالي والرقمي.
7. تسهيل وسائل التعريف بالعميل للخدمات المالية الرقمية.
8. رصد ومتابعة تقدم الشمول المالي الرقمي.¹

¹ عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، جامعة الدول العربية، سنة 2015، ص20.

الشكل رقم 02 مبادئ الشمول المالي



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق.

المبحث الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

يقوم الشمول المالي بتقديم الخدمات المصرفية بأنواعها المختلفة للعملاء في كافة البنوك ولمعرفة الكيفية التي يعتمد عليها لتقديم هذه الخدمات للبنوك تم في هذا المبحث التطرق إلى: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه، ماهية الشروط الواجب توفرها في هذه المؤشرات وما علاقته بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي

في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء حيث تم قياس الشمول المالي قديماً بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها.

الفرع الأول: أبعاد الشمول المالي

لقد تعددت أبعاد الشمول المالي حسب المنظور الذي تبنته كل دراسة، وذلك للتعرف على كيفية تقديم الخدمات المصرفية بأنواعها المختلفة للعملاء في كافة البنوك حيث يشير

في دراسته بأن أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي هي: استخدام الحسابات المصرفية، الادخار الاقتراض، المدفوعات والتأمين.

وفي مؤتمر كابوس في عام 2012 تم مناقشة أبعاد الشمول المالي، حيث قام تحالف الشمول المالي (AFI) بعمل رابطة لبيانات الشمول المالي، وتم التوصل إلى أن الشمول المالي له ثلاثة أبعاد رئيسية وهي سهولة

الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، وتعزيز جودة الخدمات المالية، ويمكن توضيحها كما يلي:

أولاً: الوصول إلى الخدمات المالية: عبارة عن القدرة التي تتمتع بها المؤسسات المالية لتوفير السلع والخدمات المالية والتي ترتبط بالبيئة التنظيمية والسوق والتكنولوجيا، إذ أن تفحص الوصول يستلزم تحديد العوائق المحتملة التي تواجهها المؤسسات عند توفير السلع والخدمات أو التي يواجهها العملاء عند استخدامها، مضافاً إلى ذلك فإن مؤشرات الوصول تعكس عمق انتشار الخدمات المالية كمستوى نفاذ فروع المصرف والأجهزة في المناطق الريفية أو عوائق جانب الطلب التي يواجهها الزبائن للوصول إلى المؤسسات المالية كالكلفة والمعلومات.¹

ثانياً: استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام الخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.²

ثالثاً: جودة الخدمات المالية: تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة وهو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى السنوات الماضية انتقل مفهوم الاشتغال المالي إلى جدول الأعمال النامية حيث كان لا بد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، عدم الوصول للخدمات المالية لا تزال مشكلة وتختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية. ومع ذلك فإن النضال من أجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحدياً حيث يتطلب من المهتمين وذي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.

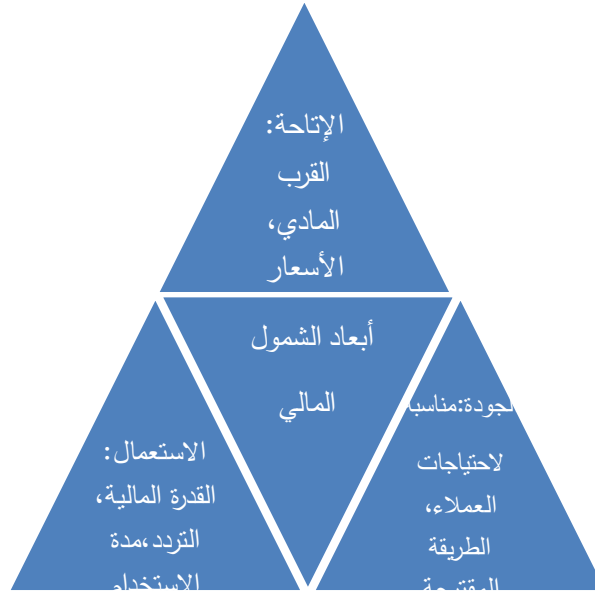
إن بعد الجودة للاحتلال المالي ليس بعداً واضحاً ومباشراً حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل: تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.³

¹ بن الساسي سهير، بوالطبخ نجود، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مذكرة شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، سنة 2020/2019.

² صورية شنبلي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 01، سنة 2019، ص 110/109.

³ بطاهر بختة، عقون عبد الله، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي لدعم التنمية المستدامة المركز الجامعي خميس مليانة، 27_28 نوفمبر 2018، ص 35.

الشكل 03: الأبعاد الرئيسية للشمول المالي



المصدر: نسرین بوزاهر، منيرة زيانی، دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، جامعة بن يحي فارس، المدية، الجزائر، 2015، ص4.

الفرع الثاني: مؤشرات الشمول المالي

إن من أهم المؤشرات الرئيسية لقياس الشمول المالي نجد ما يلي:

1 مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المؤوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

2 مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد.
- عدد معاملات الدفع غير الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.
- نسبة المتحفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.

- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.¹

3_ مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية:

1. القدرة على تحمل التكاليف:

- معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور.
- متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي.
- متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.
- نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.

2. الشفافية:

- نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي.
- وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

3. حماية المستهلك:

- مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية.
- مدى وجود إمكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 إلى 6 شهور الأخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل.
- نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

4. التثقيف المالي:

- حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل: المخاطرة، التضخم والتنويع.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر.

¹قاسمي ياسمين، مزيان توفيق، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 1، جامعة أحمد زبانة، غيليزان، الجزائر، 2022، ص 601.

5. المديونية أو السلوك المالي:

- نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض.
- كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالإقراض من الأصدقاء أو الأقارب، بيع الأصول، أو قرض بنكي.

6. العوائق الائتمانية:

- نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات.
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي.
- مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.¹

الفرع الثالث: سياسات الشمول المالي

لمقارنة ومعرفة السياسات الناشئة للدول النامية، قامت المؤسسة الألمانية للتعاون النقدي gesellschaft fur technische zusammenarbeit بوضع 35 حلا وسياسة لتعزيز الاشتغال المالي عبر 10 دول ومن جهة أخرى، بدت سياسة الند بالند ظاهرة في الدول النامية كطول وسياسات مبتكرة، وجد المؤسسة الألمانية ست سياسات فعالة للشمول المالي أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وفي هذا الصدد ذكر بعض سياسات الاشتغال المالي كالتالي:

الوكيل البنكي: أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير مصرفية كالوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين مجلة الاشتغال المالي حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا، مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا ولا تحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلى وكلاء للبنك فحسب بل وكلاء للاشتغال المالي، والتعاون بين البنوك والوكلاء أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد لإجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز لاستخدام هذه القناة مثل التحويلات النقدية، والتوعية بالنظام المالي بالإضافة إلى زيادة أعداد المستخدمين بشكل كبير.

الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول: انتشار الهواتف النقالة يمنح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير تكلفة المعاملات المالية بالإضافة إلى أنه أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة حيث يتم وصولها بنفس الوقت وأيضا عملت على توضيح نطاق نقاط

¹نعم حسين نعمة، أحمد ثوري حسن مطر، الشمول المالي ومتطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، دار الأيام للنشر والتوزيع، جامعة النهدين، 2018، ص71.

الوصول وقللت الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الالكترونية وأيضاً عملت على جذب الزبائن الغير متعاملين مع البنوك سابقاً.

حيث أظهرت عدة دول نجاحاً باستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي حيث أن الفلبين سجلت أول نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال في البلاد النامية في عام 2004.¹

دعم البنية التحتية المالية:

- توفير بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة.
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية.
- تطوير نظم الدفع والتسوية.
- الاستفادة من التطورات التكنولوجية وتوفير قواعد بيانات شاملة.

حماية المستهلك:

- بالحد من المخاطر الناتجة عن التعامل مع البنوك من خلال العدل والمساواة في التعامل مع العملاء.
- زيادة الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المقدمة.
- رفع مستوى الوعي والثقافة المالية للعملاء الحاليين والمحتملين.
- التحلي بالأسلوب المهني تجاه العملاء.
- وضع أنظمة رقابية فعالة تضمن سرية معلومة العملاء وخصوصياتها فضلاً على تقليل جرائم الاختلاس والاحتيال المالي مع إيلاء عناية خاصة بالشكاوي المقدمة ضماناً لحقوق العميل.²
- تطوير خدمات ومنتجات تلبي احتياجات كافة المجتمع.
- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الإقراض والادخار والتأمين ووسائل الدفع بالإضافة إلى التمويل.
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية، وبما يمكن العملاء من الاختيار بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة.

¹ حنين محمد بدر عجوز، دور الائتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، 2017، ص23/22.

² أسماء سفاري، آسيا من داية، تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي، دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 11، العدد 1، جامعة أم البواقي، 2021، ص74.

- تخفيض الرسوم والعمولات الغير مبررة المفروضة على العملاء، وكذا الخدمات المالية الغير مناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات.

التثقيف المالي: يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية، من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم و التثقيف المالي، وتطوير هذه الإستراتيجية من قبل جهات حكومية عدة إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة المشروعات الصغيرة والشباب والنساء.

ويهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل، والوصول إلى مجتمع مثقف ماليا، يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي، وكافة شرائح المجتمع.¹

المطلب الثاني: الشروط الأساسية لمؤشرات الشمول المالي:

يهدف التوافق حول تعريف موحد لشمول مالي مقبول دوليا، وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي الشروط الأساسية التالية المقترح أن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي:

- **الفائدة والملائمة:** اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي.
- **الاتساق:** ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.
- **التوازن:** تناول الشمول المالي لجانب العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات).
- **البراغماتية:** الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد.
- **المرونة:** ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة، ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول، وبالتالي فإن الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كافي من المرونة في اختيار التعريفات أو استخدام مؤشرات بديلة.
- **الطموح:** قياس الشمول المالي بدقة، قد يتطلب بدل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد، مع ذلك، من منطلق المرونة والبراغماتية، يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على

¹ حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات العمال، المجلد16، العدد23، جامعة الشلف، الجزائر، 2020، ص101.

المؤشرات الأساسية، على أن يتم تحسين المؤشرات في وقت لاحق، عملاً بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية.¹

المطلب الثالث: دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها، يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانيات الكامنة في الاقتصاد، فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتوفير لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، وترفع الإنتاجية والدخول، والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية وقد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملائمة، والتي من شأنها تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك، وإدارة المخاطر المالية التي يواجهونها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال لذا حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

وشهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط مختلفة من الخدمات المالية التي تتيح إمكانيات جديدة للفقراء، ولا تقتصر هذه الخدمات على البنوك، وإنما تشمل الجمعيات التعاونية، وشركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التنمية التجمعية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التمويل التآجيري، وغيرها، ومن التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، ومن المؤكد أن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دوراً متزايداً في تسريع عدل الشمول المالي.

ولكن تلك التطورات التكنولوجية طرحت في السوق الكثير من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة، والتي تتطلب معرفة وثقافة مالية أعلى من ذي قبل، بما في ذلك اكتساب القدرة والثقة بالنفس في استخدام الكمبيوتر وأجهزة الصراف الآلي والتلفونات والكمبيوترات اللوحية الذكية، وزادت بفعل ذلك الحاجة إلى التثقيف المالي لكسر الحاجز المعرفي لتحقيق الشمول المالي، وبخاصة زيادة ثقافة ووعي المستهلكين من فئات الدخل الدنيا والمستثمرين الصغار وتعريفهم بالمخاطر والمكاسب المرتبطة باستخدام المنتجات المالية المختلفة، وكيفية استخدام وإدارة التمويل الذي تحتاجه المؤسسات الصغيرة للنمو والتوسع، وهذا قد يساعد في

¹ بوطبخ نجود، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، جامعة محمد بن الصديق بن يحيى، جيجل، 2020، ص21/22.

تنشيط الابتكار ودفع ديناميكية الأسواق وتسريع التغيير والتنمية الاقتصادية، والعمل على الحد من البطالة والفقير، ولذا من المهم أن يبدأ التثقيف المالي في المراحل الأولى من التعليم كي يرسخ المفاهيم المالية لدى الأفراد ويحفز الابتكار، فالتثقيف المالي بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OEDS والشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE، هو العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين بطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المتاحة والمخاطر المصاحبة لاستخدامها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد، أو نصيحة موضوعية متعلقة به، وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية من خلال زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، وليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة وتعريفهم بالجهات التي يمكن التوجه لها في حال احتاجوا للمساعدة واتخاذ خطوات فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاء المالي الخاص بهم، لذا أصبح من المعترف به عالمياً أن التثقيف المالي يشكل خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافات المالية في العالم إجراءً احترازياً ومكملاً أساسياً لسلوكيات القطاع المالي لضمان تحقيق الشمول المالي.¹

من المهم أن نشير إلى أن المسؤولية الاجتماعية هي أكثر بكثير من مجرد الأعمال الخيرية، فهي تعني تشجيع البنوك على تحسين مستقبل الأفراد في كل المجتمعات المحلية التي تعمل فيها من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية التي يتم تصميمها لتناسب تلك المجتمعات، أما الشمول المالي فهو تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر، حيث أن توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية سوف تسهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد، ومن هنا يأتي الربط بين المسؤولية الاجتماعية والشمول المالي فالبنوك تقوم بتطوير أعمالها من خلال تصميم المنتجات التي تستهدف شرائح جديدة من العملاء بما في ذلك الفئات التي لا تزال غير مندمجة بصورة كاملة في المجتمع ولا تتعامل مع البنوك، ويندرج تحت هذه الفئات الأسر محدودة الدخل والشركات الصغيرة التي تعمل في المناطق الفقيرة وأصحاب المهن الحرفية وغيرهم، ويمثل هذا الموقف بالنسبة للبنوك تحدياً من حيث تصميم المنتجات المناسبة لتلبي احتياجات هذه القطاعات من الخدمات المالية.

وفي سبيل سعي البنوك نحو تنفيذ برامج المسؤولة الاجتماعية، لا بديل من تفعيل الشمول المالي للوصول إلى فئات المجتمع المحرومة من الخدمات المالية، وبما يساعد أيضاً على دمج القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، فمن الممكن أن يتم إبرام اتفاقيات مع شركاء استراتيجيين من أجل خلق الوعي لدى الفئات المستهدفة بطبيعة أعمال والخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها، كما يمكن أن يجري التنسيق من الجهات المختصة لتوفير قنوات الاتصال المباشر مع الفئات المستهدفة وتشمل هذه الفئات المدارس والجامعات، وتجمعات الشباب، والمصانع، والجمهور العام، وإلى جانب تطبيق ممارسات المسؤولة الاجتماعية، يمكن

¹ صورية شنبی، مرجع سبق ذكره، ص 113/114.

للبنوك أن تسهم إسهاما كبيرا في هذا المجال عن طريق الإسراع في برامج الشمول المالي للقطاعات المحرومة من الخدمات المالية وتزويدهم بالخدمات المالية المناسبة وبرامج التمويل التي صممت بشكل مبتكر وبتكلفة أقل مما ينتج عنه توليد فرص عمل جديدة وإنتاج ودخل.

وتجدر بالإشارة إلى أن التكاليف والجهود التي تبذلها البنوك في إرساء المسؤولية الاجتماعية من خلال توظيف الشمول المالي هي ذات طبيعة ربحية للبنوك، حيث أنها لا تخدم قضية اجتماعية فحسب، بل في الوقت نفسه تمهد الطريق لتحقيق المزيد من الأعمال والأرباح لتلك البنوك، فالعوائد مشتركة بين ربحية البنوك واستفادة المجتمع بربحية البنوك واستفادة المجتمع بجميع فئاته بخدمات بنكية واسعة النطاق.¹

¹ أسامة فراح وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 659.

خلاصة الفصل

قدم هذا الفصل الأسس النظرية للشمول المالي ومؤشرات قياسه، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم الشمول المالي ويعني ذلك وصول المنتجات والخدمات المالية لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك ذوي الدخل المحدود وذلك بأسعار معقولة وعادلة من قبل الجهات الفاعلة.

كما تناولنا الأهمية التي تعود على الاقتصاد والاستقرار المالي، والأهداف التي تسعى لتحقيقها لدول من خلال تطبيق الشمول المالي والذي يكفل الوصول كافة شرائح المجتمع للخدمات المالية، كما تطرقنا أيضا إلى مكوناته ومبادئه، وفي المبحث الثاني من بحثنا هذا تناولنا الأبعاد والمؤشرات المستخدمة في قياس الشمول المالي والتي تجلت في الوصول إلى الخدمات المالية، فوضع مؤشرات الشمول المالي الفعالة يحسن من قياسه بشكل صحيح.

الفصل الثاني

استقرار النظام المصرفي
ودور الشمول المالي في
تحقيقه

تمهيد:

تعمل الحكومات دائما على تحقيق تنمية اقتصادية تشمل جميع أرجاء البلاد لكي تحقق ثبات واستقرار مادي في جميع جهاتها وتضمن الحياة الكريمة والعيش المريح لمواطنيها ومن بين أهم هذه العناصر لدينا الشمول المالي والاستقرار المصرفي والعلاقة بينهما، حيث أن الشمول المالي يساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي في الأسواق المالية والمصرفية وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي من شأنه أن يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وأن التقدم في الشمول المالي يؤدي إلى تعزيز الاستقرار المصرفي.

ومن خلال هذا الفصل سنتناول ثلاث مباحث بحيث المبحث الأول يشمل المفاهيم المختلفة للاستقرار المصرفي أما المبحث الثاني يتناول آليات ومحددات النظام المصرفي، أما في المبحث الثالث فيتحدث عن دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي وانعكاسات تطبيق الشمول المالي على الاستقرار في النظام المصرفي.

المبحث الأول: مدخل للنظام المصرفي

يعتبر النظام المصرفي من بين أهم العناصر الأساسية التي تسير عجلة النمو الاقتصادي، فهو أداة للتخطيط المالي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم النظام المصرفي ومكوناته.

المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي

هو مجموعة من البنوك المعتمدة التي تتعامل بالائتمان في بلد ما يختلف النظام المصرفي من بلد إلى آخر حسب نوع النظام الاقتصادي السائد، ويمكن للنظام المصرفي أن يشتمل على: المصارف التجارية، المصارف المتخصصة، والمصرف المركزي.¹

كما يقصد بالنظام المصرفي مجموع المصارف العاملة في بلد ما وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكله وحجم المصارف التي تتكون منها وكيفية توزيع الفروع المصارف على بلد ما، ثم ملكية المصارف ودمجها وتوحيدها.²

وكما يعرف أيضا: هو وليد تاريخ معين، كما أنه خاص باقتصاد كل دول وإنه التاريخ السياسي والاقتصادي للدولة وتقاليدها الإدارية والمالية المفروضة عليها خارجيا، تساهم في تكوين وبلورة المؤسسات المصرفية والنقدية والمالية بها، ومع مرور الزمن نلاحظ أن النظام المصرفي يتغير ويتعد أكثر فأكثر، ويتشعب حسب حاجيات ومراحل التنمية الاقتصادية لكل دولة.³

المطلب الثاني: مكونات النظام المصرفي

تختلف مكونات الجهاز المصرفي لأي دولة حسب العرض من إنشاء البنوك ووظائفها فيما يتعلق بتمويل التنمية الاقتصادية إضافة إلى القوانين التي تقن تلك الوظائف داخل النظام المصرفي، ونظرا للمكانة التي تنتفع بها البنوك في الاقتصاديات المعاصرة، أثرنا من خلال هذا المبحث التعرف إلى أشكالها الرئيسية وهي: البنك المركزي، البنوك التجارية، البنوك المتخصصة، البنوك الإسلامية.

¹ القاموس الاقتصادي، حسن النحطي، مديرية، مطبعة الإدارة المحلية، بغداد 1977، ص31.

² شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص36.

³ زرياحن محمد، النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012،

أولاً: البنك المركزي

يأتي البنك في قمة الجهاز المصرفي حيث يتمتع بسلطة الإشراف والرقابة على شؤون النقد والائتمان، ويختلف عن البنوك الأخرى في أهدافه التي تعتبر أهدافاً وطنية، ولذلك في أغلب الأحيان يكون ملكاً للدولة من أجل إعطائه السيادة والاستقلالية.

ولقد اختلفت التعاريف الموضوعية حول البنك المركزي حيث يعرف على أنه الكيان الذي ينتفع بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة ويقوم بجميع أعماله وفقاً لأحكام القانون، وله الحق في أن يمتلك ويتصرف في ممتلكاته، وأن يتعاقد وأن يقيم الدعاوي وتقام عليه باسمه، ويكون له ختم ويعفى من كافة الضرائب والرسوم، وأهداف البنك المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي.

والبنك المركزي يتعامل في الائتمان مثل البنوك الأخرى، ولكنه يختلف عنها من حيث ملكيته ومن حيث أهدافه ومن حيث طبيعة العمليات التي يقوم بها، وبالتالي من حيث طبيعة المتعاملين فيه، إذ أنه من حيث ناحية الملكية لا يكون مملوكاً بالكامل ملكية خاصة، فهي قد تكون ملكاً كاملاً أو قد تأخذ شكل شركات مساهمة تمثل الحكومة جزءاً كبيراً من أسهمها ضماناً للسيطرة عليها وحسن توجيهها وقد تكون على شكل هيئات عاملة تملكها المؤسسة النقدية في المجتمع.¹

ثانياً: البنوك المتخصصة

تعرف البنوك المتخصصة أنها متخصصة في منح الائتمان لنوع محدد من النشاط بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط دون غيره مثل البنوك العقارية والزراعية والصناعية... الخ.

وتعرف أيضاً بأنها المصارف التي تتخصص في تنمية أحد القطاعات الاقتصادية ولا تتناول أعمال المصارف التجارية، ولمساهمتها المباشرة والتنمية يطلق عليها أحياناً مصارف التنمية وأحياناً أخرى مؤسسات إقراض متخصصة.

وتصنف البنوك المتخصصة في أي بلد من بلدان العالم على أساس الطاعات الاقتصادية التي تخدمها بتمويلها وتنقسم إلى أنواع كالآتي:

البنوك الزراعية وهي منشآت تختص بالتمويل الزراعي بغرض التوسع الأفقي في الرقعة الزراعية بالدولة والبنوك العقارية وهي البنوك تتم بتقديم السلف اللازمة لشراء العقارات في شكل أراضي وعقارات مبنية، والبنوك الصناعية نشأت في إطار خطط التنمية لإمداد المشروعات الصناعية بالتمويل طويل الأجل

¹ مريم شوقي، نجمة بوعتية، دور وكالات التصنيف الائتماني في النظام المصرفي العالمي الراهن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،

اللازم لشراء المعدات والآلات الإنتاجية ورأس المال اللازم للتشغيل، بالإضافة إلى بنوك التجارة الخارجية.¹

ثالثا: البنوك التجارية:

تعددت تعريف البنوك التجارية بتعدد الأفكار الاقتصادية واختلاف الأنظمة البنكية، مما صعب إيجاد تعريف اقتصادي جامع لها، وهذا راجع لكون نشاطات البنوك تتأثر وتخضع لقوانين وتشريعات الدول المتواجدة بها، ومن ثم التشريعات هي التي تحدد تعريف البنوك التجارية.

- هناك من يعرف البنوك التجارية بأنها: مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تقوم بتلقي ودائع الإقراض القابلة للسحب لدى الطلب، أو بعد أجل قصير، والتعامل فيها يكون بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل.
- تعرف أيضا على أنها: المنشأة أو الشركة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب ولأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض (الائتمانات) بقصد الربح.
- أنها المؤسسات التي تقوم بصفة معتمدة بقبول الودائع تحت الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج.
- من خلال التعريف السابقة يمكننا القول بأن البنوك التجارية تعتبر منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة، لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة، ولذلك فإن البنوك التجارية تتميز عن بقية المصارف ببولها للودائع في حسابات جارية قابلة للسحب الفوري بصكوك، وقد تشاركه في هذه الخاصية مصارف أخرى ولكن بصورة محددة وتبعا للأنظمة المصرفية في الأقطار المختلفة.²

¹ محمد بوشعال، محمد بشكيلا، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020، ص11.

² مويحة ندى، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في البنوك التجارية، دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جيجل، 2015، ص48/47.

المبحث الثاني: الاستقرار في النظام المصرفي

المطلب الأول: تعريف الاستقرار المصرفي

قدرة مكونات الجهاز المصرفي على تحقيق التزاماتها التعاقدية دون معوقات أو دعم حكومي.¹ ويعرف أيضا بأنه قدرة المصرف على مواجهة أي اختلالات أو اضطرابات تحدث في البيئة الخارجية للمصرف ويكون قادرا على القيام بعملية الوساطة بين وحدات الحجز ووحدات الفائض وتوزيع المخاطر بطريقة مرضية.²

ويعرف أيضا على أنه الحالة التي يكون فيها النظام البنكي مستقل والتي تكون فيه معظم البنوك قادرة على الوفاء بالتزاماتها ومن المحتمل أن تبقى كذلك، وذلك من خلال اعتماده عدة نواحي كقدرة البنك على تحقيق الأرباح وكفاءة الإدارة وكفاية رأس مال البنوك، بحيث يتطلب تحقيق مبدأ السلامة المصرفية ضرورة تمتع كل وحدة من وحدات الجهاز المصرفي بموقف مالي سليم بالإضافة إلى قدرتها على القيام بدورها في الوساطة بكفاءة.³

ويعرف الاستقرار المصرفي كذلك بأنه: الحالة التي تكون فيها القيمة السوقية للأصول المملوكة لدى القطاع المصرفي أكبر من قيمة الديون الكلية.⁴

المطلب الثاني: أهمية الاستقرار المصرفي:

- يساهم في تطبيق أفضل الممارسات المصرفية.
- يساهم في استقرار أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار.
- يساهم في التنمية الاقتصادية.
- يعد ضروريا لتطور النظام المالي.⁵
- يقوم بعملية الوساطة الحالية وذلك بتسهيل تدفق الأموال بين المقترضين والمدخرين، بحيث يضمن كفاءة تخصيص الموارد المالية المعززة للنمو الاقتصادي.

¹ سهام لحر، فتحة محصول، دور اتفاقية بازل في تحقيق الاستقرار المصرفي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة جيجل، 2014، ص22.

² أسماء سفاري و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص77.

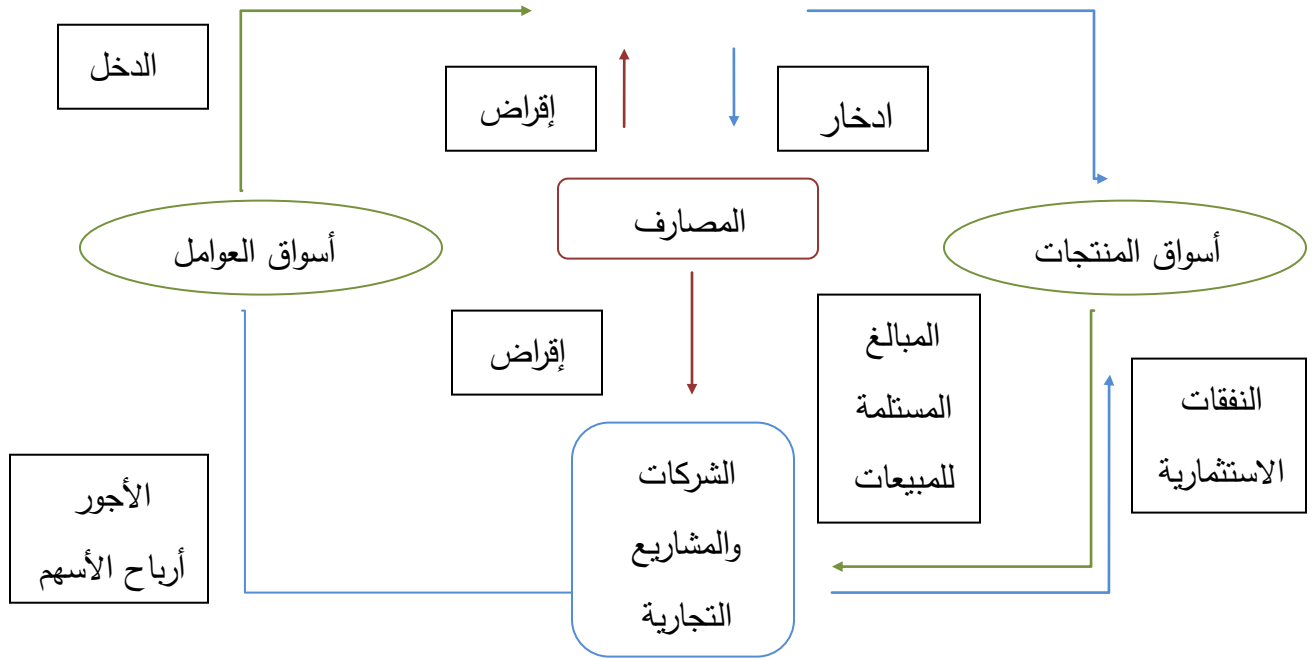
³ مرابط محمد، حناش إسلام، تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد6، العدد2، جامعة جيجل، 2020، ص231.

⁴ أمينة ولد عوالي، صادق صفيح، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر، مجلة البحوث العلمية، المجلد9، العدد2، جامعة مصطفى الاسطيمبولي، معسكر، الجزائر، 2021، ص200.

⁵ سندس حميد موسى، الأدوات الكفيلة للسياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد25، ص331.

- تكمن أهمية الاستقرار في النظام في النظام المصرفي في وظيفته الأساسية للاقتصاد الكلي، حيث يقوم بتحويل أموال المدخرين إلى المنفقين عن طريق قبول الودائع وتقديم القروض سواء للأفراد أو الشركات.
- يتداخل الاستقرار المصرفي في المدى البعيد مع الاستقرار النقدي وإن الاقتصاد الذي يواجهه عدم الاستقرار في النظام المصرفي يمكن أن ينزلق في دوامة انكماشية كما حدث عن فترة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين.
- لقد أثبتت دراسات العواقب المدمرة لنظام مصرفي غير مستقر على الاقتصاد، وهذا يعني باستقراره يمكن عمل وتحديد آثار السياسة النقدية على الاقتصاد.¹

الشكل 4: أهمية الاستقرار المصرفي



المصدر: الخزرجي والأعرجي 2020، ص 330.

¹ ثريا عبد الرحيم علي الخزرجي، صيبان طارق الأعرجي، القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق، مجلة لإقتصاد والعلوم الإدارية للاقتصاد، المجلد 26، العدد 119، 2020، ص 325.

المطلب الثالث: أهداف الاستقرار المصرفي

تكمن أهداف الاستقرار المصرفي بما يأتي:

تضخم منخفض ومستقر: يعد التضخم أحد أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي والمؤثرة فيه، فشأنه شأن أي ظاهرة اقتصادية، ولا يعد التضخم حالة مرضية إلا إذا تجاوز حدوده، فكلما كانت معدلات التضخم متدنية كان ذلك أفضل. فقد يكون مصدر التضخم ناتج لعدم مواكبة العرض للطلب أو خلل في هيكل الاقتصاد القومي أو أثر صدمة كنوع من السياسات النقدية المتعلقة بأصحاب نظريات الفكر النقدي،

وما يهنا في هذا الصدد السياسات النقدية الخاصة بالصدمات النقدية، إذ أن زيادة عرض النقود بشكل مفاجئ شرط أن يكون غير معلن من قبل السلطات النقدية يؤدي إلى زيادة عرض النقود ومن ثم زيادة الطلب وزيادة الإنتاج والتوظيف بدون حدث تضخم في المدة القصيرة الأجل، وإذا حصل خلل أو ارتفاع في التضخم فيمكن السيطرة عليه في ضوء السياسات المالية. وهذا قد يؤدي في نفس الوقت إلى نمو حجم الودائع لدى المصارف التجارية في المدى القصير مع الحفاظ على القوة الشرائية للعملة النقدية في المدى القصير والذي يؤدي إلى الاستقلال المصرفي والمالي وجني أرباح عالية، ولكن في المدى الطويل إذا استمر نظام الصدمات النقدية فإن ذلك يؤدي إلى ظهور التضخم بشكل كبير مما ينعكس على الوضع الاقتصادي للبلد بشكل عام من استثمار وبطالة وعدم استقرار في معدل الأسعار.

1. **مؤسسات وأسواق مالية مستقرة:** إن الأسواق المالية في الواقع هي أداة لجمع المدخرات من المؤسسات والأفراد لتمويل الاستثمارات الكبيرة ولا سيما المشاريع الضخمة التي تتميز بكثرة الإنتاج وانخفاض تكاليف إنتاج وحداتها إلى أدنى مستوى حتى يتمكن الاقتصاد القومي من التنافس مع باقي الأسواق سواء المحلية أو العالمية، ومن أجل أن تكون الأسواق المالية والمؤسسات مستقرة لابد من توفر شفافية كاملة بالتعاملات لخلق الثقة للجمهور المتعاملين وتوجيه مدخراتهم نحو هذه المشاريع لاستثمارها، فضلا عن وجود المصارف كوسطاء لاستثمار الودائع والمدخرات في الأسهم والسندات، مما يخلق أجواء مناسبة للاستثمار وعليه تحقيق الاستقرار المالي الذي يعكس بدوره الفوائض المالية التي تحققها المصارف في مجال الاستقرار المصرفي وازدياد معدلات النمو وهنا يرتبط باستقرار الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

2. **أسعار فائدة مستقرة:** تعد أسعار الفائدة هي المحرك الأساسي لنشاط أي دولة، وتعتبر من أهم المؤشرات المستخدمة في تحليل حركة الاتجاه الكلي للأسواق، وأداة للتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات الاقتصادية.

3. **سعر صرف مستقر:** هناك علاقة بين أسعار الصرف وتدفقات رأس المال، ومفادها أن ارتفاع أسعار الفائدة يعمل على جذب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة، وعليه سوف

يرتفع المعروض من العملة الأجنبية بالنسبة إلى العملة المحلية وهذا بدوره سيرفع قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، ولهذا فإن تدفقات رؤوس الأموال هي التي تؤثر بأسعار الصرف بواسطة أسعار الفائدة التي تعتبر الرابط الأساسي بين هذه العلاقة.

إلا أنه لا يمكن عرض وجهة نظر أخرى مفادها إن تقلبات أسعار الصرف المفرطة تخلق مخاطر عالية قد تدفع مالكي رؤوس الأموال تجنب توجيه استثماراتهم نحو الدولة التي تعاني أسعار صرف عملتها من تقلبات مفرطة، وهنا ستتأثر تدفقات رأس المال، وكذلك أسعار الفائدة بتقلبات أسعار الصرف إذ ستتوثر الأخيرة في العرض النقدي الحقيقي، والذي سيؤثر مؤكداً بأسعار الفائدة، فكلما زادت تقلبات أسعار الصرف انخفضت تدفقات رأس المال الأجنبي وهذا يخفض عرض النقد الحقيقي ويرفع أسعار الفائدة.

وعلى سبيل المثال انخفاض الاحتياطي القانوني للعملة الصعبة لأحدى الدول قد ينعكس ذلك على سعر صرف عملاتها وعدم استقرار المستوى العام للأسعار في داخل البلاد وفي سبيل تحقيق استقرار الأسعار تلجأ بعض الدول إلى رفع أسعار الفائدة للعملة المحلية في سبيل جذب رؤوس الأموال بالعملة الصعبة لزيادة الاحتياطي لدعم العملة المحلية في سبيل استقرار المستوى العام للأسعار عن طريق حماية القوة الشرائية للعملة المحلية. وكل هذه الأمور قد يكون لها انعكاسها السلبي والإيجابي على الاستقرار المالي والمصرفي للبنوك، فاستقرار سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى استقرار أسعار الفائدة واستقرار مالي واستقرار مصرفي.

4. **نمو حقيقي مستقر:** يعد النمو الاقتصادي من المسائل المهمة التي تسعى إلى تحقيقها العديد من الدول، إذ يعد من المؤشرات المهمة التي تبين رفاهية الدولة وازدهارها، وتعتبر التجارة الخارجية هي إحدى القطاعات المهمة التي تساهم في رفع مستوى النمو الاقتصادي خصوصاً بعد تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية التي فتحت الحدود بين الدول وخفضت الرسوم الجمركية وألغت نظام الحصص، الأمر الذي جعل الدول تزيد من نسب إنتاجها ليس فقط على المستوى المحلي فحسب وإنما على المستوى الدولي، مما أدى إلى زيادة دخول الدول وزيادة معدلات نمو الاستهلاك بسبب انخفاض التكاليف بين الدول، وهذا ما أدى إلى الانتعاش الاقتصادي على مستوى العالم وزيادة معدلات النمو والدخل والتوظيف، وكل هذا يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار المالي والمصرفي.¹

¹ فضل شاكر، مرجع سبق ذكره، ص66/67.

العوامل المؤثرة على الاستقرار المصرفي:

إن القطاع المصرفي له عدة عوامل تؤثر فيه وتتسبب في عدم استقراره تختلف باختلاف طبيعة المشاكل التي تواجهه حيث أن هناك مجموعة من العوامل تؤثر على الاستقرار المصرفي يمكن تحديدها في:

- اختلال المراكز المالية للبنوك والمؤسسات المالية واتجاهاتها الغير مبررة نحو المخاطرة.
- اختلال الأسواق وعدم الاستقرار النقدي المتمثلان في انهيار أسعار الأصول وارتفاع معدلات التضخم.
- ضعف المؤسسة الرقابية والتشريعية.
- المتغيرات التي تخرج من نطاق عمل القطاع المصرفي وتؤثر بشكل غير مباشر على استقراره مثل تقلبات الناتج المحلي الإجمالي.¹
- إعطاء الاستقلالية للبنوك والمؤسسات المالية، وإلغاء كل الضوابط والقيود من قبل السلطة النقدية تؤدي إلى تعرض النظام المصرفي إلى مخاطر كبيرة وبالتالي عدم الاستقرار.
- الملائمة المالية وهي من المؤشرات المهمة التي تدل على ملائمة الوضع المالي المصرفي وذلك لارتباطها الوثيق بالعمل المصرفي، حيث تشير إلى امتلاك المصرف رأس مال قادر من خلاله مواجهة المخاطر.²

ويمكن تقييم هذا حسب الجدول التالي:

¹ علي بن ساحة، محمد بن بوزيان، عبد اللطيف مصطفى، تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي والقدرة التنافسية للبنوك، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 5، جامعة الشهيد محمد لخضر الوادي، الجزائر، 2014، ص123/124.

² سندس حميد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص

الجدول 1: العوامل المؤثرة في الاستقرار المصرفي.

عوامل متعلقة بالاقتصاد الخارجي	عوامل متعلقة بالاقتصاد المحلي	عوامل متعلقة بالقطاع المصرفي
عدم استقرار الاقتصاد الكلي.	الإصلاحات الاقتصادية والمالية غير مناسبة.	التحرير المالي و الاقتصادي دون الاستعداد الكافي.
تقلبات في شروط التبادل التجاري.	التقلب في معدل النمو ومعدل التضخم.	التدخل الحكومي مثل: _ إجبار البنوك على تمويل مشاريع كبيرة قد تسبب لها عجز. _ التأثير على أنشطة البنوك من خلال السياسيتين المالية والنقدية للدولة.
تقلبات في سعر الصرف الحقيقي.	الزيادة الحادة في معدلات الفائدة قصيرة الأجل.	تدني كفاءة الإدارة.
التقلب في أسعار الفائدة عالميا وحركات تدفقات رؤوس الأموال.	الإقراض الزائد والانسحاب المفاجئ للمتدفقات المالية وانهيار أسعار الأصول.	عدم كفاءة رأس المال.
	القصور في القوانين والتشريعات المحلية.	درجة تركيز القطاع المصرفي.
	عدم فاعلية أجهزة الإشراف والرقابة المصرفية	

المصدر: ريم عبد الحليم عبد العزيز، تأثير نظام سعر الصرف على استقرار القطاع المصرفي، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2007، ص38/32.

المبحث الثالث: قياس الاستقرار المصرفي

تعتبر استقرار الجهاز المصرفي أمراً ضرورياً لتحقيق الاستقرار المالي، فيمكن أن يتعرض الجهاز المصرفي إلى مخاطر نتيجة لعوامل الضعف الكامنة فيه، أو نتيجة عدم قدرته على امتصاص الصدمات السلبية في البيئة الاقتصادية المحلية أو الدولية، أو من خلال تنامي المخاطر في القطاعات المقترضة من القطاع المصرفي، إلى جانب مخاطر السياسات الاقتصادية والمالية، وعليه فإن المساس بالاستقرار المصرفي والمالي ستترتب عليه آثار مباشرة على الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: محددات الاستقرار المالي

تتمثل محددات الاستقرار المالي في مؤشرات الحيطة الكلية وهي مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي، وتساعد البلدان على تقييم مدى قابلية أنظمتها المصرفية للتأثر بالأزمات المالية وأهميتها تتمثل في:

- السماح برصد النظام المالي، وأن يكون التقييم مبنياً على مقاييس كمية وموضوعية.
- تساعد على الإفصاح عن المعلومات المالية عن الأسواق للجمهور.

وتشمل مؤشرات الحيطة الكلية جانبين هما:

1. مؤشرات الحيطة الجزئية المجمع لتقييم سلامة مؤسسات القطاع الكلي المالي بشكل منفرد.
2. مؤشرات متغيرات الكلية المرتبطة بسلامة النظام المالي ككل.

أولاً: مؤشرات الاقتصاد الكلي

- **النمو الاقتصادي:** يظهر النمو الاقتصادي مقدار التغير في الدخل الكلي للاقتصاد، لذا فإن تراجع معدلات النمو الاقتصادي تؤثر بشكل سلبي على مستويات الدخل الكلي، وبالتالي دخل الفرد، ومع تراجع مستويات الدخل تضعف قدرة المقترضين على السداد فترتفع نسبة القروض المتعثرة ما يؤدي إلى ارتفاع مستويات المخاطر في البنوك تأثر استقرارها، فإنها تقوم بخفض مستويات الإقراض حتى لا تتأثر رؤوس أموالها مما يؤدي بدوره إلى خفض مستويات السيولة في الاقتصاد، ومن ثم تراجع مستويات الاستثمار والاستهلاك، ومستويات الدخل مما يفاقم الأوضاع الاقتصادية ويزيد من حجم القروض المتغيرة، وبالتالي ارتفاع آخر للمخاطر وتأثر أكبر للاستقرار المالي.
- **التضخم:** يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تراجع القدرة الشرائية للمستهلكين ما يضعف قدرتهم على السداد، وإذا استمر ذلك الارتفاع تزيد أخطار عدم السداد، ونتيجة لذلك يتأثر الاستقرار المالي للبنوك سلباً.

- **سعر الفائدة:** يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى ارتفاع أقساط سداد الديون المترتبة سواء على الأسر أو على قطاع الأعمال، وبالتالي ارتفاع نسب عدم السداد والقروض المتعثرة عن جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تراجع الاتفاق الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم الطلب الكلي الذي بدوره يفاقم أوضاع الاستقرار المالي.
- **سعر الصرف:** كما الوضع مع التضخم، فإن أثر سعر الصرف سواء الاسمي أو الحقيقي على الاستقرار المصرفي غيره واضح، فمن جهة، فإن ارتفاع قيمة العملية المحلية يمكن أن يؤدي إلى تراجع الصادرات وارتفاع الواردات مما يضعف الطلب الكلي، وبالتالي يزيد من درجة أخطار القطاع وعدم استقراره، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع قيمة العملة المحلية، يحسن من قدرة المقترضين بالعملة الأجنبية على السداد مما يخفف من المخاطر، ويحسن من درجة الاستقرار المالي.¹

ثانياً: مؤشرات البيئة الجزئية

كفاية رأس المال وتمثل في:

- مجموع معدلات رأس المال.
 - التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.
- نوعية الأصول لمؤسسات الإقراض وتمثل في:

- تركيز الائتمان القطاعي.
- القروض والمخصصات.
- القروض الممنوحة للقطاع العام.
- وضع المخاطر الخاصة بالأصول.
- معدلات المديونية.

حالة الإقراض وتمثل في:

- نسبة الديون إلى رأس المال.
- ربحية المؤسسات.
- مديونية القطاع العائلي.

سلامة الإدارة وتمثل في:

- معدلات الإنفاق.

¹ عبد الكريم قندوز، سائد خليل، عبد الله سراج، صندوق النقد العربي، العدد 11، أبوظبي، 2022، ص13/12.

- نسبة الإيرادات لكل موظف.
- التوسع في عدد المؤسسات المالية.

الإيرادات والربحية وتتمثل في:

- العائد على الأصول.
- العائد على حقوق الملكية.
- معدلات الدخل والإنفاق.

السيولة وتتمثل في:

- قروض البنك المركزي للمؤسسات المالية.
- تجزئة معدلات للإقراض بين البنوك.
- الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي.
- نسبة القروض إلى الودائع.
- هيكل استحقاق الأصول والخصوم.¹

وتتمثل أيضا محددات الاستقرار المالي في متغيرات الاقتصاد الكلي، والمتغيرات السياسية، من هذه المتغيرات نذكر:

1. **تصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:** حيث أنه من المتوقع أن يكون الاستقرار المالي أعلى في البلدان المتقدمة، مثل تلك تميل إلى أن تتميز بجودة أفضل للمؤسسات.
2. **التطور المالي والذي ينوب عن نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي:** حيث يؤثر المستوى المرتفع للتطور المالي تأثيرا إيجابيا على قدرة الحكومة على الاقتراض أثناء فترة الركود، وبالتالي فإنه من المتوقع زيادة الاستقرار المصرفي.
3. **الانفتاح التجاري:** والذي ينوب فيه نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث تميل الاقتصاديات الأكثر انفتاحا إلى أن تكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية وبالتالي قد تستخدم سياسات مالية أكثر فعالية من أجل توفير الاستقرار.
4. **انفتاح رأس المال:** والذي ينوب عنه مؤشر chinmlty الخاص بانفتاح حساب رأس المال.

¹شويطر جميلة، أثر استقرار النظام المالي على الوساطة المالية في الجزائر خلال فترة (1990_2014)، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد بوالصياغ بالمسيلة، 2017، ص24.

5. حجم الحكومة والذي ينوب عنه نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي: حيث يمكن اعتبار الحكومة متغير نائبا للاستقرار المالي في ظل افتراض أن مرونة الضرائب بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي تساوي واحد.¹

ثالثا: المتغيرات السياسية

1. القيود المفروضة على السلطات التنفيذية: تتمثل المتغيرات الرئيسية المستخدمة للتعبير عن هذه القيود في تلك التي اقترحتها كل من: fatas and milov عام 2013، وكان أول هذه القيود هو حق النقص المعتمل على قرارات السلطات التنفيذية، أما الثاني فيتمثل في خصائص المؤسسات والنواتج السياسية في البلد حيث يتم تعديل قيمتها عندما يكون الرئيس والسلطة التشريعية.

2. الانتخابات: بناء على استخدام متغيرات وهمية للتعبير عن حدوث انتخابات السلطة التنفيذية والتشريعية، فإن السياسيين في يميلوا خلال الانتخابات إلى تغيير الإنفاق والضرائب لأسباب انتخابية وليس بالضرورة لأغراض وتحقيق الاقتصاد الكلي.²

المطلب الثاني: آليات الاستقرار المصرفي

يمكن تعريفها على أنها مجموعة الإجراءات والسياسات المصممة لحماية الوساطة المالية للبنوك، وحماية رؤوس أموال البنوك وتجنبيها الانهيار، حيث يرى أصحاب القرار أن شبكة الأمان المالي ضرورية للحفاظ على سلامة النظام المصرفي والاقتصاد.

1. التأمين على الودائع: للتأمين على الودائع دور رئيسي في الحفاظ على سلامة النظام المصرفي، وذلك من خلال مبررين، الأول أن نظام التأمين على الودائع يقوم بحماية المتعاملين والمودعين تجنبا من السلطات للضغوطات الاجتماعية، والمبرر الثاني هو اقتصادي وهو الأكثر أهمية والذي يندرج في إطار خفض المخاطر النظامية وحدث انهيار في النظام المصرفي واستمراره في أداء وظائفه، فيقوم التأمين على الودائع بالحد من الهلع المصرفي الذي يتجلى في هلع المودعين إلى المصارف وسحب وادائعهم، مما يؤدي إلى التخريب الذاتي للبنك من طرف مودعيه.

2. الرقابة المصرفية وتعليمات السياسة: تهدف الرقابة المصرفية والتنظيم الاحترازي إلى تحقيق الاستقرار المصرفي حيث أن إرساء أسس مصرفية موثوقة وملائمة تتميز بالحوار بين الجهات الرقابية بخصوص مشكلات الرقابة المصرفية، التنسيق مع السلطات الإشرافية الأجنبية لتحقيق

¹ إبراهيم زكرياء الشربيني، محددات وأثار الاستقرار المالي وكيفية قياسه، ص328.

² إبراهيم زكرياء الشربيني، مرجع سابق ذكره، ص328.

الكفاءة والفعالية في الرقابة المصرفية، تحفيز ومساندة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين والمستثمرين في الجهاز المصرفي برمته والاستقرار في الأسواق المالية، يعزز من ثقافة الأفراد في الجهاز المصرفي وفي قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاههم. وينظر إلى التنظيم الاحترازي والإشراف على النظام المالي أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في الحد من إخفاقات البنوك والأزمات المالية.

فمن أسباب تنامي الأزمات المصرفية في القرن الماضي هو التحرير المالي المرفق بضعف رقابة التحويلة على القطاع المصرفي، الذي يؤدي إلى الإفراط في خوض المجازفات من قبل الوسطاء الماليين، مما يترتب عليه لاحقا أزمات مالية. ولهذا فمن الضروري أن يكون الإشراف على النظام المصرفي فعالا، يتمتع ببنية مؤسسية قوية، تمكنه من تحمل الآثار الناتجة عن الأزمات، فقد بينت الأزمات المصرفية في الماضي أن البلدان التي تتمتع بإشراف مصرفي قوي تمكنه من مواجهة الأزمات والصمود في وجهها.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الاستقرار المصرفي

لقد أعد صندوق النقد الدولي بيانا أساسيا يتضمن مجموعة من المؤشرات الرقابية التي تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي وفي ما يلي سنعرض هذه المؤشرات:

1. **كفاية رأس المال:** تعرف كفاية رأس المال على أنها وسيلة للتحكم في مستويات المخاطر عند القيام بالأعمال المصرفية، وتمثل الحجم الكافي من رأس المال اللازم لامتناع الخسائر التي تفصل عند القيام باستثمارات والأعمال المصرفية المختلفة وصيغة احتساب نسبة كفاية رأس المال هي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الإجمالي}}{100 \times (\text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر التشغيل})}$$

2. **جودة الموجودات:** يقاس مؤشر جودة الموجودات بواسطة نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي إذ توضح هذه النسبة حجم القروض التي لم يستطع المقترضون سدادها في تاريخ استحقاقها، وذلك لعدم تمكنهم من إرجاع مبالغها، بسبب النشاط الذي يزول فيه القرض من مصرف معين، وكلما ارتفعت هذه النسبة يدل ذلك على ارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف وانخفضت هذه النسبة فإن ذلك يقلل من المخاطر الائتمانية.¹

$$\text{جودة الموجودات} = (\text{الديون المتعثرة} \times \text{إجمالي الائتمان النقدي}) \times 100$$

¹ أحمد حسين بتال، فيصل غازي فيصل، قياس وتحليل أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد (خاص-الجزء2)، جامعة الأنبار، 2021، ص38.

3. مؤشر العائد على الربحية: تأتي أهمية هذا النوع من المؤشرات بكونها تعكس الأثر الفردي للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول، والعائد على حقوق الملكية من خلال الرافعة المالية، وكما أن انخفاض هذه النسبة يمكن أن يدل على وجود معوقات في ربحية المؤسسات المالية يجب تجاوزها، فإن ارتفاع هذه النسب بشكل كبير قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية عالية المخاطر. وتتضمن هذه المؤشرات نوعين رئيسيين من النسب هما:

- أ. العائد على معدل الأصول: وهذه النسبة تعكس كفاءة المصرف في مراقبة التكاليف، أو الاستخدام الكفء لأصول المصرف أو كليهما معا، وتقاس هذه النسبة بصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول.
- ب. العائد على معدل رأس المال الأساسي: يرتبط هذا العائد ارتباطا وثيقا بالعائد على الأصول، حيث يؤدي التغيير العائد على الأصول إلى تغيير العائد على حقوق الملكية، في حين يعود الفرق بينهما إلى أثر الرفع المالي الذي قد يجعل العائد على رأس المال الأساسي أكثر أو أقل من العائد على الأصول وتقاس من خلال تطبيق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة العائد على حقوق المساهمين} = (\text{صافي الربح} / \text{حقوق المساهمين}) \times 100$$

4. مؤشرات السيولة: يقصد بالسيولة هي قدرة المصرف على الوفاء بسحوبات المودعين من جانب، ومن جانب آخر تلبية احتياجات المقرضين في الوقت المناسب دون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة والاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، وبالتالي التعرض إلى العديد من المخاطر جراء نقص السيولة اللازمة، كما يعد توفر السيولة من العوامل الضرورية لدى المصرف كونها تزيد من ثقة المودعين والدائنين وتجنب المصرف بيع أية أصول لا يرغب في بيعها.¹

ويمكن التوصل إلى السيولة المصرفية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{السيولة} = (\text{الموجودات السائلة} / \text{المطلوبات السائلة}) \times 100$$

¹مها مزهر محسن، اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق وفق النسب المعيارية خلال مدة 2013/2009.

المبحث الرابع: دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي

إن التقدم في الشمول المالي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي كما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والكفاءة المالية وذلك من خلال:

المطلب الأول: العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي

قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي من دون وجود استقرار في النظام المالي كما أنه من الصعب تصور استقرار مالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي الذي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية، ويوحى ذلك إلى وجود ارتباط وثيق بين الاستقرار المالي والشمول المالي في كلا الاتجاهين.

تؤكد بعض الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي، كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فاضلا عن زيادة تصنيف القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير رسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات تفترض بعض الدراسات أن القطاع المالي الشاغل عادة يتميز بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا، حيث ثبت أن الزيادة بنسبة 10% من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة للودائع المصرفية قد يؤدي إلى التخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاث إلى ثمانية نقاط في المائة كما تبين أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية وبالتالي فإن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدر مستقر للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها.

إلا أنه في أوقات الشدة والأزمات المالية قد يقوم المدخرون خاصة الكبار بسحب ودائعهم من البنوك، بما يؤثر سلبا على أوضاع السيولة في القطاع المصرفي بصفة عامة، ويمكن الحد من ذلك إذا كانت الودائع أكثر تنوعا ويتحقق هذا النوع عن طريق الحصول على الودائع المصرفية من عدد أكبر من الأفراد الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة تحقيق الشمول المالي، بناء عليه فإن تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي إلى استقرار فائدة الودائع وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي، بما يؤثر بشكل ايجابي على أوضاع السيولة وبالتالي يدعم الاستقرار

المالي بشكل عام، كما أن الشمول المالي يؤدي إلى توجيه الأرصد الخادمة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تدر عائداً.¹

وقد ثبت أن الشمول المالي قد يؤدي إلى زيادة تغير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة، كما أدركت مجموعة العدل المالي (FATF) أن الاستبعاد المالي يعتبر من أهم المخاطر التي تواجه الجهود المبذولة في مكافحة غسل الأموال والإرهاب.²

المطلب الثاني: انعكاسات الشمول المالي على الاستقرار المصرفي

إن سياسة الشمول المالي سياسة ذكية تنطوي بالفعل على إمكانية دعم الاستقرار المالي الذي وهو هدف الشمول المالي حيث يستند تطبيق هذه السياسة على نقاط رئيسية هي:

- يمكن لسياسات الشمول المالي أن تكون عاملاً قوياً لنمو قوي وشامل إذ أن الأدلة المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعهد مالبنري العالمي في الآونة الأخيرة، قد أظهرت أن الشمول المالي هو المحرك للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وأن الاستبعاد المالي يشكل مخاطر شديدة على الاستقرار المالي، ويمكن أن تكون ضارة للسلامة المالية.
- أن الشمول المالي يمكن أن يعزز قاعدة رأس المال المحلية، ومن ثم تعليل الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وتخفيض مخاطر الصدمات الخارجية.
- تساهم سياسة الشمول المالي في تحقيق الحماية المالية للمستهلك وبالتالي التعزيز من الاستقرار المالي، إذ توسع قاعدة الشمول المالي تساعد على تحقيق الاستقرار المالي، كما لها من تأثير ايجابي، وفي نفس الوقت هذا لا يعني أن زيادة الشمول المالي لا تؤثر سلباً على الاستقرار المالي.
- إن الشمول المالي يحسن كفاءة عملية الوساطة المالية بين الادخار والاستثمار من خلال تغيير نسبة النظام المالي والاعتماد على المنتجات والمعاملات المتحدثة.
- يعمل الشمول المالي على زيادة حصيلة القطاع المالي الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي كما يدعم السياسة النقدية حيث تعد البيئات التي تتميز بنسبة مرتفعة للمستبعدين مالياً، والتي يلجأ فيها هؤلاء إلى خدمات التمويل غير رسمية بيئات أكثر هشاشة وعرضة لعدم الاستقرار.
- تطبيق سياسة الشمول المالي تساهم في توزيع أفضل المخاطر وتحسين إدارتها من خلال تنويع محافظ الأصول والخصوم: القطاع المالي الشامل يتميز بودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعاً، ولا

¹ عبد الرحمن عبد الله الحميدي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، كتاب صندوق النقد العربي، 2015، ص6.

² حمدي معمر، تعزيز الشمول المالي لمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 4، ديسمبر 2019، ص5.

يتحقق ذلك إلا في ظل مستوى معين من الشمول المالي، مما يساهم في تخفيف آثار السحب المكثف للودائع من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قد يؤدي إلى تخفيف أو الحد من معدلات السحب للودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية نقاط في المائة، كما تبين أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترة الأزمات الدورية وبالتالي فإن ودايع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدرا مستقرا للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى وصعوبة الحصول عليها.

من المفترض أن تدعم سياسة الشمول المالي حالة الاستقرار المالي وتساهم في إدارة المخاطر من ناحية هي تعمل على احتواء فئات واسعة من المستبعدين ماليا وتعدد إدماجهم ضمن النظام المالي الرسمي وتضمن انخراطهم في عملية التنمية وبناء رأس مال اجتماعي والمشاركة، كما يعمل هذا الاحتواء على تقليل مخاطر تبييض الأموال والفساد المالي وتمويل الإرهاب، ومن ناحية أخرى يمكن للتكنولوجيا المالية التي تعتمد عليها سياسات الشمول المالي أن تحلق المزيد من المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية بما يخدم النظام المصرفي مع مواجهة المخاطر الناشئة عن هذا التحول المالي الرقمي.¹

¹ أيمن بورزانه، وفاء حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، المجلد 12، العدد 1، جامعة عنابة، الجزائر، 2021، ص79/78.

خلاصة الفصل:

يمكن القول إن العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي هي علاقة تكامل، حيث أنهم لا يمكن أن يكون استقرار مصرفي دون شمول مالي والعكس صحيح، أو بتعبير آخر عن الخلل في أحدهم ينتج عنه خلل في الآخر.

لذا لابد على القطاعات المالية تنمية القطاعين وتطويرهما بشكل متوازي لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة أو تطبيقها على أحسن وجه وذلك من خلال الربط بين الاستقرار المصرفي والشمول المالي الذي بدوره يؤدي إلى تحسين النمو الاقتصادي.

- إن من بين شروط تحقيق الاستقرار المصرفي أن يكون النظام المالي قادرا على تحمل الصدمات وان يعطي فرصة لتراكم التشوهات التي تؤثر عليه.

- إن الاعتماد على التوازي بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث

دراسة واقع الشمول

المالي والاستقرار

المصرفي في الجزائر

تمهيد:

يتناول هذا الفصل واقع الشمول المالي في الجزائر وذلك من خلال تحليل بيانات تسوية مأخوذة من مصادر مختلفة للاقتصاد الجزائري، حيث يتميز الشمول المالي بمستوى متوسط وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفصل من خلال تقييم الشمول المالي من خلال قياس بعد الاستخدام والوصول للخدمات المالية وقياس الاستقرار المصرفي الجزائري.

المبحث الأول: نشأة النظام المصرفي في الجزائر ومكوناته

المطلب الأول: نشأة النظام المصرفي الجزائري

يأخذ النظام المصرفي الجزائري شكل هرم يقف في قمته البنك المركزي، ويعبر هذا النظام عن المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف.

1. النظام المصرفي أثناء الاحتلال:

تميز النظام المصرفي في هذه الفترة بظهور شبكة هامة من البنوك التجارية ونشأت لإعادة الخضم حيث كانت تخدم مصلحة المعمرين فقط بحيث تم إنشاء:

– أول مؤسسة مصرفية أنشأت هي تلك التي تقررر وفقا للقانون الصادر في 1843/7/19، لتكون بمثابة فرع بنك فرنسا حيث يقوم هذا الأخير بالمساهمة فيه بالإضافة إلى مساهمة الأفراد، وبدأ هذا الفرع بإصدار النقود فعلا منذ سنة 1848 ولكن توقف بفعل ثورة 1848/02/28 التي قامت في فرنسا وفي جويلية من نفس السنة ألغي المشروع تماما.

– ثاني مؤسسة مصرفية أنشأت في بنك الجزائر في 1851/08/4 برأس مال يدر ب 3 ملايين فرنك فرنسي، وكان يمارس نشاطه بصفة مزدوجة من حيث الإصدار والائتمان ولكن بعد الأزمة التي تعرض لها ما بين 1880 و 1900 قررت السلطات الفرنسية تغيير مقره ونقله إلى باريس مع تغيير اسمه لبنك الجزائر وتونس كما تغير معه أسس الإصدار والتغطية وتمثلت وظائفه بالإضافة إلى الإصدار في تحديد معدلات الفائدة والخضم، وتحديد سقف إعادة الخضم ومراقبة عمليات البنوك، وعند استقلال تونس انفصل الفرع التونسي عن البنك وأصبح يحمل اسم بنك الجزائر مقره الدائم باريس إلى غاية استقلال الجزائر حيث أطلق عليه اسم البنك المركزي الجزائري.

2. النظام المصرفي في غداة الاستقلال:

ورثت الجزائر عند استقلالها نظاما مصرفيا واسعا تابع للاستعمار، بحيث نتج عن خروج المستعمر من الجزائر آثار على بنية النظام المصرفي والمالي نذكر منها:

- هجرة رؤوس الأموال وسحب الودائع من طرف المعمرين بالجزائر وتحويلها إلى الخارج.
- توقف المصارف العاملة بالجزائر نهائيا عن العمل.
- هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير المصارف مما انعكس سلبا على أدائها.

– التطلع إلى بناء نظام اقتصادي اشتراكي والإنتفاح على العالم الخارجي.¹

المطلب الثاني: مكونات النظام المصرفي الجزائري

يتكون النظام المصرفي الجزائري من ثلاثة قطاعات أساسية وهي بنوك ومؤسسات مالية ومكاتب التمثيل، وعلى رأس هذه القطاعات بنك الجزائر، حيث شهدت المنظومة المصرفية توسعا ملحوظا في الفترة الأخيرة، فالى جانب البنوك العمومية الستة، وصل عدد البنوك المعتمدة إلى 20 بنكا و9 مؤسسات مالية و6 مكاتب تمثيل.

❖ **بنك الجزائر:** تقرر إنشاء مؤسسة إصدار في 1 جانفي 1963 وفقا للقانون 62_149 المصادق عليه من طرف المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.²

❖ البنوك العمومية:

1. **صندوق التوفير والاحتياط:** تم تأسيسه في 08 أوت 1964 بموجب قانون رقم 64_227 وكانت مهمته جمع مدخرات الأفراد والعائلات، أما في مجال منح القروض فقد أسند له مهمة تمويل ثلاث عمليات وهي تمويل البناء، الجماعات المحلية، العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية.

2. **البنك الوطني الجزائري:** تأسس هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66_178 المؤرخ في 13/2 جوان 1966 لتمويل المشاريع الاقتصادية، إضافة إلى مهام أخرى منها تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان القصير والمتوسط، إقراض المؤسسات والمنشآت الصناعية العامة.

3. **القرض الشعبي الجزائري:** تأسس بموجب المرسوم المؤرخ في 11 ماي 1967 كبنك ودائع، عمل على إعادة الأنشطة التي كانت تقوم بتمويلها بعض فروع البنوك الأجنبية كالصناعات التقليدية الحرفية، السياحية، الفنادق، قروض المجاهدين، والبيع بالتقسيط.

4. **البنك الخارجي الجزائري:** تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 67_204 الصادر بتاريخ 1 أكتوبر 1967 وأسندت له مجموعة من المهام، كمنح الضمانات للمستوردين والمصدرين، تنفيذ عمليات التجارة الخارجية، منح قروض قصيرة الأجل لقطاع الصناعة، كما تمتد النشاطات الافتراضية لهذا البنك إلى قطاعات أخرى.

5. **بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** تأسس في 13/3/1982 تولى مهمة تجميع الودائع سواء جارية لأجل ويوم بمنح قروض للقطاع الفلاحي وتمويل الأنشطة المختلفة في الريف.

¹ بوبكرة كميليا، تأهيل النظام المصرفي في الجزائر للاندماج في العولمة المصرفية، حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2021، ص9/8.

² بنك الجزائر، 2020، ص182.

6. بنك التنمية المحلية: تأسس بموجب مرسوم رقم 85_85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 تولى مهمة تجميع الودائع بالإضافة إلى تقديم القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية.

❖ **بنوك مشتركة وأجنبية:**

- بنك البركة الجزائري.
- سيتي بنك.
- المؤسسة العربية المصرفية.
- نتكسيس الجزائر.
- سوسيتي جينرال.
- المجمع الجزائري للبنوك.
- البنك العربي للجزائر.
- بي آن بي باريبا.
- ترست بنك.
- بنك الاسكان للتجارة والتمويل.
- بنك الخليج.
- فرنس بنك.
- آتش أس بي سي الجزائر.
- مصرف السلام.

❖ **مؤسسات مالية عامة ومتخصصة:**

- الشبكة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف (Sofinance_SAA).
- شركة إعادة التمويل الرهني (SRH)
- الشركة العربية للتأجير (ALC)
- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (CNMA)
- مغرب تأجير الجزائر (MLA)
- المؤسسة الوطنية للإيجار (SML)
- إيجار الجزائر (ILA)
- الجزائر إيجار (EDI)
- صندوق الاستثمار الوطني.

❖ مكاتب التمثيل:

- البنك التجاري البريطاني العربي BACB
- اتحاد المصارف العربية والفرنسية UBAF
- الائتمان الصناعي والتجاري CIC
- بانكو سابادل Banco Sabadell
- مونتي دي باشي سبينا Monte Oei Pschi Di Siena
- بنك " Caixa bank " اسبانيا.¹

المطلب الثالث: تطور النظام المصرفي بعد الإصلاحات المصرفية

مر الجهاز المصرفي الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، كانت بدايتها مرحلة إرساء قواعد الجهاز المصرفي، وقد تخللت تلك المراحل مجموعة من الإصلاحات المصرفية التي تهدف إلى تنظيم سير المنظومة المصرفية وكذلك زيادة القدرة التمويلية للجهاز المصرفي الجزائري من أجل تفعيل وتيرة التنمية الاقتصادية ويمكن حصر مراحل تطور هذا الحصار فيما يلي:

المرحلة الأولى (1962-1970):

ورثت الجزائر عقب الاستقلال جهازا مصرفيا قائما على التبعية للاقتصاد ذو التوجه الليبرالي عكس التوجه الاشتراكي الذي تبنته الجزائر عقب استقلالها، حيث افتقرت الدولة الجزائرية لأدنى شروط التنمية فقد كانت جل التعاملات تتم مع المتعاملين الفرنسيين فضلا عن عرقلة النشاطات الاقتصادية بسبب عدم حصولها على مصادر تمويلية، وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية يعد استقلالها مباشرة إلى بدل الجهد الكبير بهدف التخلص من التبعية للاقتصاد الفرنسي، وكذلك استرجاع حقها في إصدار النقد وإنشاء عملة وطنية، من بين أهم هذه الإجراءات التي اتخذتها لترسيخ السيادة الوطنية للدولة الجزائرية منها:

- إنشاء البنك المركزي الجزائري BCA
- إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية CAD
- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP

وقد شهدت سنتي 1966 و 1967 تأميم الكثير من المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في الجزائر والذي تنتج منه البنوك التجارية العمومية الثلاث والمتمثلة في:

¹ محمد بوشعال، محمد بشكيط، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2022، ص 24/23/22.

- البنك الوطني الجزائري BNA
- القرض الشعبي الجزائري CPA
- البنك الخارجي الجزائري¹ BEA

المرحلة الثانية (1971-1985):

والتي تميزت بإصلاحات سنة 1971 الهادفة إلى إعطاء دور بارز للوساطة المالية وذلك لوجود عدد من النقائص نذكر منها:

- تدخل الخزينة العمومية بصفة عمومية بصفة مباشرة في عمليات التمويل خاصة تمويل عمليات الاستثمار وحصر نشاط البنوك في منح القروض الاستغلال فقط.
 - عدم ظهور أي قانون موحد ينظم الوساطة المالية.
 - وجود نزاعات على مستويين أولها يقع على مستوى السلطات النقدية وثانيها على مستوى البنوك.
- وعلى هذا جاء الإصلاح المالي لسنة 1971 متضمنا رؤية جديدة لعلاقات التمويل كما حدد طرق تمويل الاستثمارات العمومية وفق طرق ومبادئ ومن بين تلك الطرق هي:
- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
 - قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة.
 - التمويل عن طريق قروض خارجية المكتتبة من طرف الخزينة العمومية والبنوك الأولية.

أما بالنسبة للمبادئ نذكر منها:

- مبدأ مركزية الموارد المالية.
- التوزيع المخطط للائتمان.
- مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية.
- للتوطين المصرفي الموحد.
- منع التمويل الذاتي.
- تخصص البنوك.²

¹ بعداش رحمة، مومن سلمي، دراسة تحليلية تقسيمية لواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2021، ص34.

² زفير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009، ص129.

المرحلة الثالثة (1986-1989):

1. **الإصلاح المصرفي سنة 1986:** حيث تم إصدار قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986

المتعلق بنظام البنوك والذي تضمن الإجراءات التالية:

- تعريف وتنظيم صلاحيات النظام المصرفي.
- امتياز إصدار النقود التابعة للدولة والمخولة بصفة استثنائية إلى البنك المركزي.
- المخطط الوطني للقرض ونظام القرض.

كما كانت أهم الأفكار التي تضمنتها في:

- استعادة البنك المركزي لدوره كبنك البنوك.
- وضع النظام المصرفي على مستويين.
- إنشاء هيئات رقابية على الجهاز المصرفي.¹

2. **قانون 1988 وتكييف الإصلاح:** حيث يهدف هذا القانون للتوافق مع المستجدات التي طرأت على

مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، حيث يسمح للبنوك كمؤسسات بالانسجام مع القانون 88-1 الصادر في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، والعناصر التي جاء بها هذا القانون هي:

- اعتبار البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن ويمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي.

وعموما تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- ضعف الجهاز المصرفي من خلال عدم إمكانية تعبئة الادخار والموارد اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني.
- نقص السيولة لدى البنوك من أجل القيام بعمليات التمويل.
- إلغاء التوطين الإلزامي الوحيد.²

¹ عبد الرزاق حيار، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استفتاء مقررات لجنة بازل، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حليسة بن بوعلی، الشلف، 2005، ص 86.

² شهرة صويلح، وردة فانة، دور الصيرفة الالكترونية في عصنة الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة ماستر علوم اقتصادية، جامعة جيجل، 2018، ص 60.

المرحلة الرابعة ما بعد سنة 1990:

عرف الجهاز المصرفي تطورا ملحوظا منذ سنة 1990 والذي كان نتيجة المصادقة على قانون رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990، هذا الأخير يعد أهم قانون تم المصادقة عليه منذ الاستقلال بشهادة المختصين، فهو لا يدع فقط مع الوضعية السابقة ولكنه يعتبر نموذج جديد لا يليق بالاقتصاد المتطور كل شيء فيه موجود بالشكل القانوني للبنوك.¹

المبحث الثاني: تقييم الشمول المالي والاستقرار المصرفي**المطلب الأول: تقييم الشمول المالي في الجزائر**

أولاً: تقييم بعد الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية في الجزائر

يقيس مؤشر الوصول المالي والمصرفي مدى فترة القطاع المالي على اختراق المستفيدين، وذلك من خلال تسبير الوصول السلس لكافة أفراد المجتمع إلى كل الخدمات والمنتجات التي ينتجها القطاع المالي، ويتم التوصل إلى ذلك عن طريق مجموعة من المؤشرات أهمها: انتشار الفروع المصرفية، وأجهزة الصراف الآلي، وفرضيات البيع، وعدد مالكي البطاقات المصرفية، والتي سيتم التعرف عليها انطلاقا من عرض وتحليل مستوياتها في الجزائر.

(1) مؤشر انتشار الفروع المصرفية:

الجدول (2): فروع البنوك العمومية والخاصة العاملة في الجزائر والانتشار والكثافة المصرفية

النسخة	عدد السكان	فروع البنوك والمؤسسات الخاصة		فروع البنوك العمومية		إجمالي الفروع	الانتشار المصرفي	الكثافة المصرفية لكل 10000
		العدد	النسبة	العدد	النسبة			
2019	43053054	482	29210	1168	71,000	1650	26093	0,383
2020	43851044	504	30000	1186	70,177	1690	25047	0,385

المصدر: أيمن بوزانة، تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال فترة 2011-2018، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، ص 469.

¹ العرابوي أمين، حرير ياسين، الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع وأفاق، شهادة ماجستير، جامعة أبي بكر تلمسان، 2016، ص 68.

من خلال الجدول أعلاه، يتبين من خلال السلسلة المدروسة أن البنوك العمومية تهيمن بصفة شبيهة مطلقة على قنوات التوزيع البنكية مقارنة بالنسبة المحتشمة لفروع البنوك الخاصة والمؤسسات المالية والملاحظة البارزة هنا هي أن الأهمية النسبية لهذه الهيمنة رغم نقلها هي في تراجع، بينما هي في تزايد لدى البنوك الخاصة والمؤسسات الحالية، أما من ناحية تغطية هذه الفروع للرقعة الجغرافية فنلاحظ أن هناك ضعفا في الانتشار المصرفي، وهو ما يدل على نقص انتشار قنوات التوزيع المصرفية على التراب الوطني والتي تتمركز أغلبها في مناطق الشمال مما يعكس محدودية وصول الخدمات والمنتجات البنكية لمعظم فئات المجتمع.

(2) **مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي:** يعرف جهاز الصراف الآلي بأنه: آلة نقدية إلكترونية محسوبة تتيح لعملاء البنوك الوصول بطريقة آمنة إلى حساباتهم المصرفية، يتم نشرها من قبل البنك لدى فروعها وفي الأماكن العامة، كما يتم التعامل معها تلقائياً من قبل العميل دون الحاجة الفعلية لموظف البنك سواء للاستعلام عن رصيد الحساب، أو الحصول على السحوبات النقدية وغيرها من الخدمات المصرفية أو المالية الأخرى:

(2)_1. تطور أجهزة الصرافات الآلية حسب البنوك الجزائرية.

الجدول (3): تطور عدد أجهزة الصرافات الآلية (DRB) حسب البنوك الجزائرية

السنوات	2017	2018
تطور عدد الصرافات الآلية حسب البنوك الجزائرية	640	665

المصدر: أيمن بوزانة، مرجع سابق ذكره، ص471.

نلاحظ من خلال الجدول زيادة عدد الصرافات الآلية مرتبطة بزيادة فتح الفروع بزيادة فتح الفروع البنكية، حيث يبقى عدد الصرافات الآلية المتوفرة على مستوى التراب الوطني محتشما، مما يصعب على الأفراد استغلال الخدمات التي توفرها هذه الصرافات الآلية من سحب الأموال وتحويلها وطلب كشف الرصيد في أيام العطل وبعد مواعيد العيد.

(2)_2. تطور أجهزة الصراف الآلي في المراكز الخدمائية الكبرى:

الجدول(4): تطور عدد أجهزة الصرافات الآلية (DAB) في المراكز الخدمائية.

السنوات	2019	2020
العدد الإجمالي لعدد أجهزة الصراف الآلي العاملة	1621	3030

المصدر: بالاعتماد على الموقع التالي: (GIE Monétique, 2021).

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة انتشار عدد أجهزة الصرافات الآلية تبقى ضعيفة .

(3) **مؤشر عدد طرفيات البيع:** تعد طرفيات البيع من أدوات الدفع الإلكتروني المهمة للوصول إلى المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بأسرع وقت.

(3)_1. تطور أجهزة طرفيات البيع حسب البنوك الجزائرية:

الجدول(5): تطور نسب أجهزة نقاط البيع حسب البنوك و بريد الجزائر

السنوات	2017	2018
نسب أجهزة البيع حسب البنوك	11985	15879

المصدر: أيمن بوزانة، مرجع سابق، ص 472.

يتضح من الجدول، أن عدد نقاط البيع في تزايد خلال الفترة المدروسة في إطار السعي إلى تطوير وتنمية وظيفة النقد الآلي، لاستهداف كل العمليات التجارية أو الخدمية التي يستفيد منها العملاء وتوسيع شبكة الوصول إلى الخدمات المصرفية لكل فئات المجتمع، أين سجلت 11985 جهازا سنة 2017، في حين شهدت سنة 2018 تسجيل 15879 جهازا .

(3)_2. تطور أجهزة طرفيات البيع في المراكز الخدمائية الكبرى:

الجدول(6): عدد أجهزة الدفع الإلكتروني TPE

السنوات	2019	2020
العدد الإجمالي لمحطات الدفع	23762	30291

المصدر: بالاعتماد على الموقع التالي: (Gie. Monétique 2021)

من خلال الجدول نلاحظ التطور المستمر في محطات الدفع المتاحة على مستوى الفضاءات التجارية مما يسهل عمليات الدفع بالبطاقة البنكية الجدير بالذكر أن هذا العدد يعتبر ضئيلا إذا ما قورن بحجم الفضاءات التجارية والمرافق العمومية التي يقصدها المستهلك.

ثانياً: تقييم بعد استخدام الخدمات المالية والمصرفية في الجزائر

إن قياس مستوى بعد استخدام المنتجات والخدمات المالية المصرفية في الجزائر، يتمثل في قياس مدى كفاءة وفاعلية مؤسسات الوساطة المالية في تشجيع ذلك الاستخدام، حيث يعتمد هذا البعد على عدد من المؤشرات لقياسه أهمها: مؤشر ملكة الحسابات المالية والمصرفية للسكان البالغين (+15) لتمكينهم من القيام بعمليات الإقراض والادخار وكل العمليات المالية والمصرفية ومؤشر عدد حركات الصرافات الآلية وطرفيات البيع، وهي المؤشرات التي يعتمد عليها بنك الجزائر للوقوف على واقع الوساطة المالية والمصرفية.

1. مؤشر امتلاك الأشخاص البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية:

جدول (7): نسبة البالغين من السكان (+15) حسب فئات المجتمع ممن يمتلكون حساباً في المؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر

السنوات	2014	2017
عدد حسابات الإيداع المفتوحة بالنسبة للسكان البالغين	2,98	-
نسبة ملكية حسابات السكان البالغين فوق 15 سنة	50%	43%
نسبة ملكية حسابات السكان البالغين فوق 25 سنة	57%	49%
نسبة الحسابات للرجال البالغين	61%	57%
نسبة الحسابات للنساء البالغين	40%	20%

المصدر: The World Bank.2021

من خلال المعلومات الواردة في الجدول نلاحظ بلوغ عدد الحسابات المفتوحة من قبل البالغين الجزائريين مستوى مقبولاً يبلغ حوالي 2,98 حساب كل شخص بالغ في هذه الحالة ترجع إلى أن شركة بريد الجزائر تمتلك معظم الحسابات بسبب توزيعها الواسع في جميع أنحاء التراب الوطني.

وفقاً لهذا المؤشر لاحظنا أن نسبة الشمول المالي أخذت في ازدياد لأن نسبة الأشخاص اللذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة لديهم حسابات قد وصلت إلى 50% سنة 2014 علماً أن متوسط النسبة في العالم العربي قدرت ب 30% وسرعان ما انخفض سنة 2017 بنسبة 43% يعود إلى اختلال الإستراتيجية المعتمدة لتعزيز الشمول المالي، حيث لاحظنا فئة البالغين فوق سن 25 أنه في عام 2014 تجاوزت نسبة الحسابات في هذه الفئة 57% والسبب في ذلك أن السكان تحت 18 ليس لديهم الحق في فتح حسابات مصرفية.

2. مؤشر الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية:

الجدول (8): تطور ودائع البنوك على مستوى القطاع المصرفي الجزائري ونسب توزيعها

2018	2017	الودائع	
37,1	36,8	بنوك عمومية	تحت الطلب
7,6	7,2	بنوك خاصة	
43,4	41,1	بنوك عمومية	لأجل
4,5	4,6	بنوك خاصة	
5,7	7,6	بنوك عمومية	كضمان
1,7	2,4	بنوك خاصة	
10922	10232	إجمالي الودائع (مليار دينار)	
86,24	85,8	حصة البنوك العمومية	حصة البنوك من إجمالي الودائع %
13,76	14,25	حصة البنوك الخاصة	

المصدر: بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر 2017، ص73، وتقرير بنك الجزائر 2018، ص77.

من خلال الجدول أعلاه، أن البنوك العمومية تسيطر بصفة كبيرة على إجمالي الودائع مقارنة بالحصة الضعيفة للبنوك الخاصة، والملاحظة البارزة هما أيضا هي أن الاتجاه العام للتطور الحاصل في مجال الودائع البنكية لا يشذ عما لاحظناه أنفا بخصوص قنوات التوزيع، وهو أن الأهمية النسبية لحصة البنوك العمومية من إجمالي الودائع رغم نقلها الواضح جدا، هي تناقض، بينما هي في تزايد لدى البنوك الخاصة، رغم ضعفها الواضح.

وبالرجوع إلى التركيبة الهيكلية لإجمالي الودائع يتبين أن البنوك العمومية لها القدرة على جلب الودائع لأجل نسب متقاربة، إلا أنه كانت أغلبية الودائع لأجل ذلك بنسب معتبرة مقارنة بالقدرة المحدودة للبنوك الخاصة في عملية جلبها لمختلف أنواع الودائع، وتجدر الإشارة هنا إلى أن أبرز العوامل التي ساعدت في تحقيقي هذه الزيادات المضطربة في حجم الودائع لأجل تمثلت في: التغييرات التنظيمية والقانونية للعمل المصرفي، الاتجاه نحو الانتشار الجغرافي للفروع البنكية عبر كافة مناطق الوطن.

3. مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية:

تتمثل القروض الموزعة من قبل البنوك العمومية والخاصة في تلك القروض الموجهة للاقتصاد الوطني بقطاعه العمومي والخاص، وسوف نقوم في هذه الحالة بتحليل تطور القروض الموجهة لكل من هذين القطاعين من طرف البنوك العمومية والخاصة، الجدول الموالي يوضح هذا:

الجدول(9): تطور حجم القروض ونسب توزيعها

2018	2017	السنوات
86,59	86,8	حصة البنوك العمومية
13,41	13,2	حصة البنوك الخاصة
49,6	48,6	نسبة الروض الموجهة للقطاع العام
50,4	51,4	نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص
9974	88,77	حجم القروض الممنوحة (مليار دينار)

المصدر: بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر 2017، ص77، وتقرير بنك الجزائر 2018، ص82.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه: أن البنوك العمومية تسيطر بصفة شبه مطلقة على عملية منح القروض للأعوان الاقتصادية مقارنة بالنسبة المحتشمة للبنوك الخاصة في هذه العملية، وهو ما يدل على ضعف دور هذه الأخيرة في عملية التمويل الاقتصادي أما بالنسبة للطاعات المستفيدة من هذه القروض فيتميز خلال الفترة المدروسة أن القطاع الخاص قد استفاد من القروض الموزعة بنسب أكبر من تلك المسجلة في القطاع العمومي، وذلك راجع للكلب المتزايد للأفراد والأسر على القروض العقارية لتمويل عملية حياة سكناتهم خلال الفترة المدروسة.

كما يتجه الاقتراض من قبل العملاء إلى الاستعانة بمصادر اقتراض غير رسمية لتفادي الإجراءات الإدارية الطويلة، وصعوبة الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، وارتفاع معدلات الفائدة فيها والجدول التالي يوضح مستويات الشمول المالي حسب الفائدة ممن اقتترضوا من العائلة أو الأصدقاء في الجزائر.

جدول(10): نسبة البالغين من السكان (+15) حسب الفئات ممن اقتترضوا من العائلة والأصدقاء في الجزائر سنة 2017/2014

متوسط الاقتراض من الجهات الرسمية	متوسط الاقتراض من الجهات غير الرسمية	الاقتراض من مصادر غير رسمية		الفئات	
		2017	2014		
8	16	19	12	ذكور(+15)	حسب الجنس
4,3	17	18	14	إناث(+15)	
9	13,7	26	15	العاملين(+15)	حسب العاملین والبطالین
3,3	7,7	12	11	غير العاملين(+15)	
2,7	15,7	19	10	صغار البالغين (15-24)	حسب السن
6	15,7	19	10	كبار السن (25)	
4,3	21,7	19	14	أفقر 40%	حسب الغنى أو الفقر
6	17	18	13	أغنى 60%	
5	19	25	9	سكان الأرياف(+15)	الانتماء الريفي

المصدر: أيمن بوزانة، مرجع سابق ذكره، ص481.

نلاحظ أعلاه من الجدول، ميول جميع الفئات إلى الاقتراض من العائلة والأصدقاء هذا يدل على ضعف دور المؤسسات المالية والمصرفية في توفير التمويل للأفراد، وكتحليل أكثر دقة نجد أن متوسط مستويات الشمول المالي الخاصة بالاقتراض من الأصدقاء والعائلة أكبر من متوسط الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية هذا يدل أن توجه العملاء إلى التعامل مع جهات غير رسمية أكثر من توجيههم إلى التعامل مع الجهات الرسمية، نظرا لاعتبارات عديدة منها سهولة الحصول على الأموال من أصدقاء أو العائلة دون أي تكاليف أو التزامات طيلة فترة الإقراض.

4. مؤشر عدد عمليات السحب عبر جهاز الصراف الآلي في البنوك:

يبين هذا المؤشر مدى إتاحة واستخدام الصرافات الآلية للأفراد، وكلما زاد عدد حركات العمليات المنفذة من خلال الصرافات الآلية دل ذلك على زيادة وصول والاستخدام وزيادة الثقة بهذه القناة بشكل خاص وبالخدمات المصرفية بشكل عام.

الجدول(11): عدد عمليات السحب عبر جهاز الصراف الآلي في البنوك

السنوات	2019	2020
إجمالي عدد عمليات السحب	99299652	58428933
المبالغ الإجمالية لمعاملات السحب	164,1	1073,0

المصدر: أيمن بوزانة، مرجع سبق ذكره، ص483.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع كبير في عدد حركات الصرافات الآلية ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد الصرافات الآلية لدى البنوك وإدخال خدمات على مستحقات ورواتب الموظفين والمتقاعدين على البطاقات الإلكترونية، فضلا عن توجه البنك الجزائري نحو تعزيز التحول الرقمي في مجال العمل المصرفي وزيادة الوعي والتثقيف المالي.

5. مؤشر عدد عمليات الدفع عبر أجهزة طرفيات البيع:

يعبر هذا المؤشر على مدى اعتماد الأفراد على تسديد التزاماتهم المالية ومشترياتهم، ومدى قبول التجار المدفوعات بالوسائل الإلكترونية، والجدول التالي بين عدد حركات طرفيات البيع وفقا لبيانات مؤسسة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك:

الجدول(12): عدد عمليات الدفع عبر أجهزة طرفيات البيع

السنوات	2019	2020
إجمالي عدد عمليات الدفع	23762	33945
المبالغ الإجمالية لمعاملات الدفع " ألف دينار "	1,916	521,6

المصدر: اعتمادا على المرجع التالي، Gie Monetique 2021

نلاحظ من خلال الجدول زيادة عدد الحركات في طرفيات البيع، وذلك من خلال وضع إطار قانوني داعم لحلول التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة من خلال قانون المالية لسنة 2020 والذي ينص

على ضرورة أن يقوم التجار بتوفير أدوات الدفع الإلكتروني ووضعها تحت تصرف التجار مجانا، في سياق الإجراءات الاحترازية التي تبنتها الجزائر في ظل جائحة كورونا، وهذا ما يثير إلى تطور عدد حركات طرفيات البيع مستقبلا، نشير هنا أنه كلما زادت عدد الحركات، دل ذلك على وصول جديدي للخدمات المالية واستخدامها.

6. مؤشر عدد حركات الدفع ببطاقات الدفع الإلكتروني عبر الانترنت

الجدول(13): عدد حركات الدفع ببطاقات الدفع الإلكتروني عبر الانترنت

السنوات	هاتف محمول	نقل	تأمين	كهرباء_ ماء	خدمة إدارية	خدمات	بيع بضائع	العدد الإجمالي للمعاملات
2019	138495	6292	8342	38806	2432	5056	0	202480
2020	3825554	2572	202	19220	1863	5701	72	1059544

المصدر: محمد المختار معلاي، واقع وسائل الدفع الإلكتروني ضمن السياسة النقدية للجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد6، العدد 2، جامعة أمين العقال حاج موسى، أق أخموك، تامنغاست، الجزائر، 2012، ص188.

بعد انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي "Gie monetique" وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقات البنكية/ الذهبية، التي أصبحت سارية المفعول منذ 5 جانفي 2020 زاد عدد حركات الدفع الإلكتروني عبر الانترنت وتطبيق بريدي موب الذي يتم استخدامه بعد تحميله على الهاتف المحمول وإدخال بطاقة الدفع الإلكتروني من أجل التسجيل الفعلي في التطبيق والقيام بعمليات الدفع والسحب والتحويلات المالية.

المطلب الثاني: تقييم الاستقرار المصرفي الجزائري

أولاً: قياس استقرار المؤسسات المصرفية المؤشر Z-Score

تعتبر الدالة Z-Score الطريقة الأكثر استعمالاً لقياس استقرار وسلامة البنوك على المستوى الفردي، حيث تقوم هذه الطريقة بتحديد احتمال إفسار البنك، ويرتبط ذلك بوجود علاقة تكيف بين احتمال الإفسار وقيمة الدالة Z-Score، حيث يقصد بالإفسار هنا كون أصول البنك أقل من خصومه أو ديونه، وتحسب الدالة

$$Z\text{-Score كالاتي: } Z = (k+u) / \sigma$$

K: هو نسبة رأس المال مجموع مع الاحتمالات إلى إجمالي الموجودات.

U: يمثل متوسط العائد إلى إجمالي الموجودات.

σ: الانحراف المعياري العائد على الأصول كمؤشر لتقلبات العائد.

وتقوم الدالة بحسابات الانحرافات المعيارية للعائد والتي تنخفض بأقل من قيمتها المتوقعة قبل أن تستنزف الأسهم (حقوق الملكية)، ويصبح البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية ويكون على عتبة الإفلاس، وبهذا فإنه يقيس مدى استقرار البنك ومنه فإنه يشير إلى البعد عن الإفلاس، وهكذا فإن قيمة Z-Score المرتفعة تدل على أن البنك يواجه احتمال إفلاس منخفض، حيث أن ارتفاع قيمة الدالة يقابله انخفاض لمخاطر الفشل والإعسار وانخفاض قيمتها وارتفاع في احتمال الإعسار وتم اختيار الدالة Z-Score كونها طريقة موضوعية تستعمل لقياس الصلابة المالية لمختلف المؤسسات المالية، ذلك لأنها تركز على مخاطر عدم الملاءة أي لجوء البنك إلى استنزاف رأس المال والاحتياطات، وتستعمل الدالة Z-Score بالنسبة للبنوك التي تتبع إستراتيجية مخاطر مرتفعة، عائد مرتفع والتي تتبع أيضا إستراتيجية مخاطر منخفضة، عائد متوالي شريطه أن تكون تلك الإستراتيجيات تؤدي إلى نفس العوائد المعدلة حسب المخاطر، إذا اختارت مؤسسة إستراتيجية عوائد منخفضة معدلة حسب المخاطر فإنها ستحصل على نفس Z-Score أو يمكن أن ترتفع هذه القيمة إذا ارتفع رأس مالها وفي هذا المعنى، توفر نتيجة Z-Score مقياسا موضوعيا للسلامة كون هذه الأخيرة مرتبطة بالعائد ورأس المال.

وتحسب قيمة Z-Score بقسمة مجموع متوسط معدل العائد على إجمالي الأصول ROA، مع معدل متوسط كفاية رأس المال Ratio cook على الانحراف المعياري لمعدل العائد على إجمالي الأصول ROA σ وبحسب حسب العلاقة التالية:

$$Z\text{-Score} = \frac{\text{Ave ROA} + \text{Ave}(E/\text{Assets})}{\sigma \text{ ROA}}$$

أما الانحراف المعياري σ ROA فيحسب حسب القانون التالي:

ROA: الوسط الحسابي للمعدل العائد الإجمالي للأصول.

n: عدد السنوات.¹

ثانياً: أهمية مؤشر Z-Score في قياس الاستقرار المصرفي:

هناك أسلوب لقياس الاستقرار المالي والمصرفي على المستوى الكلي للبنك هما مؤشر Z-Score وتقلبات عوائد الأسهم ويشير مؤشر Z-Score إلى أن عدد الانحرافات المعيارية في عوائد موجودات المصرف التي يجب أن تهبط بأقل من قيمتها المتوقعة قبل أن تستنفذ حقوق الملكية ويصبح البنك غير قادر على الفاء

¹ناصر دادي عقون، حمزة عمي سعيد، الاستقرار المصرفي وآليات تحقيقه، دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستعمال طريقة Z-Score، ص25/24/23.

بالتزاماته المالية (التعثر المالي)، فهو يقيس مدى استقرار البنك فكلما كانت قيمته كبيرة دل على أن احتمالية تعرض البنك للتعثر والفشل المالي أقل وإلى أنه أكثر استقراراً.¹

ثالثاً: قياس الاستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك التجارية خلال الفترة 2018/2015

سيتم استخدام مؤشر Z-Score في قياس الاستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك العمومية (البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري).

1. استخدام مؤشر Z-Score لقياس الاستقرار المالي والمصرفي بالبنك الوطني الجزائري BNA باستخدام معطيات جداول الحسابات والنتائج للفترة 2018/2015 وبيانات موقع Bank Scoop يمكن توضيح قيم مؤشر Z-Score خلال فترة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول 14: قيم مؤشر Z-Score للبنك الوطني الجزائري للفترة 2018/2015

Z-Score	$ROA - \overline{ROA}^2$	$K=E/A$	ROA	السنة/ البيان
28,88	0,000009	0,116	0,011	2015
29,11	0,000009	0,117	0,011	2016
32	0,000009	0,13	0,011	2017
31,55	0,000004	0,128	0,012	2018
	0,000031		0,045	المجموع

$$\overline{ROA} = \sqrt{\frac{0,000031}{4-1}} = 0,0032$$

المصدر: درود أسماء، خوالدي سليمة، قياس الاستقرار المصرفي والمالي لعينة من البنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر باستخدام Z-Scor من 2012-2018، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 19، العدد 2، 2020، ص 54.

نلاحظ تحسن في قيمة المؤشر من 28,88 سنة 2015 إلى 31,55 سنة 2018، أي وجوب تخفيض الأرباح بأكثر من 31,55 مرة عن انحرافاتها المعيارية حتى تستنزف حقوق الملكية ومن ثم يصبح البنك عاجز عن الوفاء بالتزاماته المالية، ونلاحظ أن قيمة المؤشر مرتفعة مما يدل على أن البنك الوطني الجزائري يتمتع باستقرار مالي مصرفي على المستوى الكلي يبعده عن حدود التعثر والإفلاس.

¹درود أسماء، خوالدي سليمة، قياس الاستقرار المصرفي والمالي لعينة من البنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر باستخدام Z-Scor للفترة 2012-2008، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 19، العدد 2، 2020، ص 52.

2. استخدام مؤشر Z-Score لقياس الاستقرار المالي المصرفي بالقرض الشعبي الجزائري CPA، باستخدام معطيات جداول الحسابات والنتائج للفترة من 2018/2015 وبيانات موقع Bank Scoop يمكن توضيح قيم مؤشر Z-Score خلال فترة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول 15: قيم مؤشر Z-Score للقرض الشعبي الجزائري للفترة 2018/2015

Z-Score	$\overline{ROA - ROA^2}$	$K=E/A$	ROA	السنة/ البيان
65,31	0	0,093	0,014	2015
66,84	0,000001	0,113	0,015	2016
69,47	0,000009	0,118	0,017	2017
67,37	0,000016	0,114	0,018	2018
	0,000026		0,064	المجموع

$$\overline{ROA} = \sqrt{\frac{0,000026}{4-1}} = 0,0029$$

المصدر: درود أسماء، خوالي سليمة، مرجع سبق ذكره، ص 55.

نلاحظ أن قيمة المؤشر جيدة طوال فترة الدراسة وهي محصورة بين 69,5/55 أي وجوب تخفيض الأرباح بأكثر من 67,37 من عن انحرافها المعياري حتى تستنزف حقوق الملكية ومن ثم يصبح البنك عاجز عن الوفاء بالتزاماته المالية ونلاحظ أن قيمة المؤشر مرتفعة مما يدل أن القرض الشعبي الجزائري يتمتع باستقرار مالي ومصرفي على المستوى الكلي ويبعده عن حدود التعثر والإفلاس.

3. استخدام مؤشر Z-Score لقياس الاستقرار المصرفي بالبنك الخارجي BEA

باستخدام معطيات جداول الحسابات والنتائج للفترة 2018/2015 وبيانات موقع Bank Scope يمكن توضيح قيم المؤشر خلال فترة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول 16: قيم مؤشر Z-Score للبنك الخارجي الجزائري للفترة 2018/2015.

Z-Score	$ROA - \overline{ROA}^2$	$K=E/A$	ROA	السنة/ البيان
26,98	0	0,103	0,013	2015
29,53	0	0,114	0,013	2016
29,07	0,000025	0,112	0,018	2017
31,86	0,0001	0,124	0,023	2018
	0,000125		0,067	المجموع

$$\overline{ROA} = \sqrt{\frac{0,000125}{4-1}} = 0,0064$$

المصدر: دررور أسماء، خوالدي سليمة، مرجع سبق ذكره، ص 55.

نلاحظ تحسن في قيمة المؤشر من 26,98 سنة 2015 إلى 31,86 سنة 2018 أي وجوب تخفيض الأرباح بأكثر من 31,86 مرة عن انحرافاتها المعيارية حتى تستنزف حقوق الملكية ومن ثم يصبح البنك عاجز عن الوفاء بالتزاماته المالية ونلاحظ أن قيمة المؤشر مرتفعة مما يدل على أن البنك الخارجي الجزائري يتمتع بالاستقرار المالي على المستوى الكلي مما يبعده عن حدود التعثر والإفلاس.

4. استخدام مؤشر Z-Score لقياس الاستقرار المالي والمصرفي ببنك BNP Bari Bas

باستخدام معطيات جداول حسابات النتائج للفترة 2018/2015 وبيانات موقع Bank Scope يمكن توضيح مؤشر خلال فترة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول 17: قيم مؤشر Z-Score لبنك BNP للفترة 2018/2015

Z-Score	$ROA - \overline{ROA}^2$	$K=E/A$	ROA	السنة/ البيان
24,07	0,000016	0,111	0,015	2015
26,11	0,000016	0,122	0,015	2016
26,48	0,0001	0,124	0,009	2017
28,7	0,000001	0,136	0,02	2018
	0,00133		0,059	المجموع

$$\overline{ROA} = \sqrt{\frac{0,000133}{4-1}} = 0,0066$$

المصدر: دررور أسماء، خوالدي سليمة، مرجع سبق ذكره، ص 55.

نلاحظ تحسن في قيمة المؤشر من 24,07 سنة 2015 إلى 28,7 سنة 2018 أي وجود تخفيض الأرباح بأكثر من 28,7 مرة عن انحرافاتها المعيارية حتى تستنزف حقوق الملكية ومن ثم يصبح البنك عاجز عن الوفاء بالتزاماته المالية ونلاحظ أن قيمة المؤشر مرتفعة مما يدل على أن البنك BNP يتمتع بالاستقرار المالي المصرفي على المستوى الكلي يبعده عن حدود التعثر والإفلاس.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكننا أن نستخلص ما يلي:

يعاني القطاع المصرفي الجزائري من ضعف معدل الكثافة المصرفية ومحدودية انتشار الصيرفات الآلية وقلة امتلاك بطاقات الدفع.

وجود فجوة واضحة في امتلاك السكان البالغين (15+) عاما من الإناث والبطالين والبنات والأشد فقرا للحسابات المصرفية إلى جانب محدودية استخدام وسائل الدفع في تسوية المعاملات.

أن الشمول المالي له دور كبير في تحقيق الاستقرار المصرفي لا يمكن أن يكون هناك شمول دون استقرار والعكس صحيح.

خاتمة

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة ومن خلال التطرق إلى المفاهيم النظرية للشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المصرفي والإشارة إلى أبعاده ومؤشراته على مستوى الجزائر بشكل خاص.

ومن خلال دراستنا لدور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي الجزائري.

سنعرض أهم النتائج المتوصل إليها واختيار الفرضيات على ضوءها إلى جانباً الخروج بمجموعة من التوصيات وآفاق الدراسات المستقبلية (تشكل امتداد للدراسات الحالية أو التوسع فيها أو التركيز فيها).

النتائج:

وهي النتائج التي تخص واقع الشمول المالي في الجزائر، حيث احتل الجزائر مرتبة متوسطة فيما يخص امتلاك أشخاص البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية بينما تبقى في المستوى الضعيف فيما يخص المقترضين حيث بلغت نسبة الإقراض من الجهات الرسمية سنة 2017 إلى 8% بالنسبة للذكور و 4,3% بالنسبة للإناث.

أما فيما يخص الاستقرار المصرفي في الجزائر نجد أنها مستقرة نسبياً حيث سجلت في سنة 2018 البنوك الجزائرية ونذكر منها البنك الوطني الجزائري BNA بنسبة 31,55% في الاستقرار المصرفي بينما القرض الشعبي الجزائري سجل نسبة 67,37% في الاستقرار المصرفي أما بنك BNP فقد سجل نسبة 28,7% في الاستقرار المصرفي.

اختبار الفرضيات:

من خلال عرض الدراسات المتعلقة بدور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المصرفي في الجزائر توصلنا إلى ما يلي:

أثبتت الدراسة أن الفرضية الأولى والتي تنص على أن زيادة بعد الوصول للخدمات المصرفية يعزز الاستقرار المصرفي صحيحة.

فيما يخص الفرضية الثانية والتي تنص على أن زيادة بعد الاستخدام يعزز من استقرار النظام المصرفي صحيحة.

وصيات الدراسة:

أهم التوصيات التي تم الخروج بها هي:

- ابتكار منتجات وخدمات مالية قادرة على محاكاة احتياجات العملاء الحاليين والمستهدفين وتقليص الفجوة بين الرجال والنساء في استخدام الخدمات المالية والمنتجات المالية.
- زيادة الوعي حول الشمول المالي من خلال تنظيم أيام دراسية وملتقيات.
- العمل على تطوير الخدمات المالية بما يتوافق مع حاجة المجتمع وقدراته المالية.

آفاق الدراسة:

انطلاقا من نتائج الدراسة وتوصياتها وكآفاق دراسة مستقبلية نقترح ما يلي:

- دراسة العلاقة بين التكنولوجيا المالية وزيادة مستويات الشمول المالي في الجزائر.
- دراسة واقع النظام المصرفي الجزائري وهيكلته بصورة تعزز من مستوى الشمول المالي.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المواقع:

(GIE Monetique,2021).

The World Bank.2021

قائمة المراجع:

1. إبراهيم زكرياء الشرييني، محددات وأثار الاستقرار المالي وكيفية قياسه.
2. أحمد حسين بتال، فيصل غازي فيصل، قياس وتحليل أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد (خاص-الجزء2)، جامعة الأنبار، 2021.
3. أحمد نوري حسين، نغم حسين نعمة، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي المتخصص الرابع، الكلية النقدية بغداد، المجلد 02، رقم الإيداع 642.
4. أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للبنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد04، العدد02، جامعة الشلف، الجزائر، 2021.
5. أسماء سفاري، آسيا من داية، تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي، دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 11، العدد 1، جامعة أم البواقي، 2021.
6. أمينة خلع، عمر دور، الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المنتدى العملي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودور صافي تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، المنعقد يوم 26 سبتمبر 2019.
7. أمينة ولد عوالي، صادق صفيح، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر، مجلة البحوث العلمية، المجلد9، العدد2، جامعة مصطفى الاسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2021.
8. أيمن بوزانة، تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال فترة 2011-2018، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة.
9. أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، المجلد 12، العدد 1، جامعة عنابة، الجزائر، 2021.

10. بظاهر بختة، عقون عبد الله، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي لدعم التنمية المستدامة المركز الجامعي خميس مليانة، 27_28 نوفمبر 2018.
11. بعداش رحمة، مومن سلمي، دراسة تحليلية تقسيمية لواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2021.
12. بن الساسي سهير، بوطبخ نجود، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2020، ص13.
13. بوزانة أيمن، وفاء حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد12، العدد 01، جامعة عنابة "الجزائر"، سنة2021.
14. بوطبخ نجود، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، جامعة محمد بن الصديق بن يحيى، جيجل، 2020.
15. بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة، واقع الشمول المالي وتحدياته، الأردن والجزائر نموذجا، اقتصاد المال والأعمال، المجلد4، العدد2، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، سنة2022.
16. بوكرة كميلىا، تأهيل النظام المصرفي في الجزائر للاندماج في العولمة المصرفية، حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهدي، ام البواقي.
17. ثريا عبد الرحيم علي الخزرجي، صيبان طارق الأعرجي، القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق، مجلة لإقتصاد والعلوم الإدارية للاقتصاد، المجلد 26، العدد 119، 2020.
18. حدة بوثبينة، أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، بحث استطلاعي لآراء معينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، مجلة دراسات محاسبة ومالية، 2018، بغداد، العراق.
19. حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات العمال، المجلد16، العدد23، جامعة الشلف، الجزائر، 2020.
20. حمدي معمر، تعزيز الشمول المالي لمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 4، ديسمبر 2019.

21. حنين محمد بدر عجوز، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، 2017.
22. رشيد نعي، عبد الحفيظ بن ساسي، تقييم الشمول المالي والمصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال فترة 2015-2020، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 05، العدد 2، جامعة ورقلة، سنة 2021.
23. رفيقة صباغ، سليمة عززي، الشمول المالي في الدول العربية واقع وآفاق، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 2، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)، سنة 2020.
24. رياض فاضل شاكر، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي، رسالة مقدمة للماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، 2019.
25. ريم عبد الحليم عبد العزيز، تأثير نظام سعر الصرف على استقرار القطاع المصرفي، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2007.
26. زرباحن محمد، النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012.
27. زفير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواجهة تحديات الصيرفة الشاملة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009.
28. زينب عريس، نجات بوالجاج، دور تطوير الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي-حالة الجزائر-مذكرة شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، سنة 2020/2021.
29. سندس حميد موسى، الأدوات الكفيلة للسياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 25.
30. سهام لحر، فتحة محصول، دور اتفاقية بازل في تحقيق الاستقرار المصرفي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة جيجل، 2014.
31. شاكر القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
32. شهرة صويلح، وردة فانة، دور الصيرفة الالكترونية في عصنة الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة ماستر علوم اقتصادية، جامعة جيجل، 2018.

33. شويطر جميلة، أثر استقرار النظام المالي على الوساطة المالية في الجزائر خلال فترة (1990_2014)، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد بوالصياف بالمسيلة، 2017.
34. صورية شنبي، د السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 01، سنة 2019.
35. عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، جامعة الدول العربية، سنة 2015.
36. عبد الرحمن عبد الله الحميدي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، كتاب صندوق النقد العربي، 2015.
37. عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استفتاء مقررات لجنة بازل، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة طليسة بن بوعلي، الشلف، 2005.
38. عبد الحليم قندوز، سائد خليل، عبد الله سراج، صندوق النقد العربي، العدد 11، أبوظبي، 2022.
39. العربي أمين، حرير ياسين، الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع وأفاق، شهادة ماجستير، جامعة أبي بكر تلمسان، 2016.
40. علي بن ساحة، محمد بن بوزيان، عبد اللطيف مصطفى، تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي والقدرة التنافسية للبنوك، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 5، جامعة الشهيد محمد لخضر الوادي، الجزائر، 2014.
41. عمار ياسين أوسيف، شافية شاوي، الشمول المالي في الجزائر، الواقع، المعوقات والحلول، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2020.
42. فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جامعة الجلفة(الجزائر)، سنة 2020.
43. قاسمي ياسمين، مزيان توفيق، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 1، جامعة أحمد زبانه، غيليزان، الجزائر، 2022.
44. القاموس الاقتصادي، حسن النجطي، مديرية، مطبعة الإدارة المحلية، بغداد 1977.

45. محمد المختار معلاي، واقع وسائل الدفع الإلكتروني ضمن السياسة النقدية للجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد6، العدد 2، جامعة أمين العقال حاج موسى، أق أخموك، تامنغاست، الجزائر، 2012.
46. محمد بوشعال، محمد بشكيط، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2022.
47. مرابط محمد، حناش إسلام، تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد6، العدد2، جامعة جيجل، 2020.
48. مروة قاسمي، دنيا تراكية، دور الشمول المالي في تحسين الأداء البنكي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريبيج، 2021.
49. مريم شوقي، نجمة بوعتية، دور وكالات التصنيف الائتماني في النظام المصرفي العالمي الراهن، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، 2018.
50. مها مزهر محسن، اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق وفق النسب المعيارية خلال مدة 2009/2013.
51. مويحة ندى، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في البنوك التجارية، دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جيجل، 2015.
52. نسرين بوزاهر، منيرة زياني، دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، جامعة بن يحي فارس، المدية، الجزائر، 2015.
53. نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، الشمول المالي ومتطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، دار الأيام للنشر والتوزيع، جامعة النهرين، 2018.